النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⵟⴰⵔⵉⴽⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⴼ ⴰⵎⴰⵙ ⵉ ⵜⵙⵓⵙⵎⵉⵍⵜ

• العدد : 381

من 27 أكتوبر إلى 2 نونبر 2020

• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

أية طبقة عاملة في مواجهة التخريب ولوبيات الفساد في قطاع التعليم ؟

كلمة العدد

حول القضية الزراعية مجددا

تكتسي إثارة القضية الزراعية أهمية خاصة في ظل خطر انقطاع سلاسل و خطوط توريد المواد الغذائية جراء الجائحة وفي سياق تخليد اليوم العالمي للتغذية (16 أكتوبر) واليوم العالمي لمحاربة الفقر (17 أكتوبر).

الشيء الذي يؤكد فشل النموذج الرأسمالي السائد عالميا في الميدان الفلاحي من خلال :

- عجزه عن تحقيق السيادة الغذائية وبالتالي رهنه تغذية وحياة الشعوب للسوق العالمية التي تستحوذ عليها الشركات المتعددة الاستيطان من خلال تشجيعه للفلاحة التصديرية على حساب الفلاحة الموجهة لتلبية الحاجيات الشعبية.

- والنتيجة هي تفقيره للفلاحين ودفعه جزءا هاما منهم للهجرة إلى هوامش المدن أو إلى دول الشمال حيث يعيشون ظروفا مأساوية.

- تدميره المتسارع للبيئة: تبذير الماء وتقليص الغطاء الغابوي وما ينتج عنهما من تصحر واستعمال مواد كيماوية مضرة بالإنسان والأرض والتنوع البيولوجي (انقراض عشرات الآلاف من الحيوانات والنباتات).

- وفي المقابل ساهم في الاغناء الفاحش لملاكي الأراضي الكبار واحتكارات الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية (الأسمدة والمبيدات وغيرها) وكبار منتجي البذور.

هذا النموذج هو الذي طبق، في المغرب منذ الاستقلال الشكلي وبإيعاز من المؤسسات الاقتصادية والمالية الامبريالية، وفشل فشلا ذريعا على كافة المستويات الاقتصادية (عجز بنيوي للميزان التجاري الفلاحي) والاجتماعية (تفقير الفلاحين وتهميش البادية) والبيئية (تدمير التوازنات الطبيعية) والسياسية (رهن تغذية الشعب للسوق لامبريالية وبالتالي تكريس التبعية السياسية للمراكز الامبريالية).

وبخصوص الفلاحين المتوسطين والصغار تحديدا، فقد تم ادماج نشاطهم الإنتاجي بالمنظومة الرأسمالية الزراعية من خلال التجميع و آليات التسويق، و هم بذلك عرضة للاستغلال الجشع بمباركة الدولة الراعية لمصالح البورجوازية الفلاحية.

هكذا يتبين أن الاغلبية الساحقة من الفلاحين لهم مصلحة في القضاء على الرأسمالية. ولذلك فهم يشكلون حليفا موضوعيا وأساسيا للطبقة العاملة. كما لهم مصلحة في الحفاظ على التوازنات الطبيعية التي هي أساس استمرار نمط عيشهم. ولذلك فهم يمثلون موضوعيا مكونا أساسيا للحركة من أجل الحفاظ على البيئة الطبيعية، مكون مؤهل للعب دور هام في تجذير مواقف الجزء التقدمي من الحركة الإيكولوجية نحو ربطها النضال من أجل الحفاظ على البيئة بالنضال ضد الرأسمالية.

غير أن تحويل هذا الواقع الموضوعي إلى واقع مادي يتطلب بلورة بديل للنموذج الفلاحي الرأسمالي الفوقي والبيروقراطي والتقنوقراطي الذي ساد لقرون ولا زال و الذي يقدم حلولا مسبقة ومحددة سلفا لا تراعي خصوصياتهم وتؤدي إلى تفقيرهم وتشريدهم .هذا النموذج المبني على الفردانية والمنافسة وتفكيك التنظيمات الذاتية الجماعية للفلاحين وضرب التضامن والتآزر بينهم واحتقار ما راكموه خلال قرون من المعرفة العميقة والدقيقة لبيئتهم(الأرض والمناخ والماء والبذور...) والخبرات التي، غالبا ما تتوارث أبا عن جد بشكل شفوي.

إن بلورة هذا البديل يستوجب من القوى الثورية الماركسية المغربية :

- أن تسترجع الموروث الفلاحي الذي كان سائدا عشية استعمار المغرب، بما يتماشى وقضايا اليوم، خصوصا جوانب الاستعمال الجماعي للثروات الطبيعية و أساليب التضامن الانتاجي والاجتماعي الى جانب اعتماد قواعد صارمة لحماية البيئة و تعيين قائمين على التدبير الجيد للماء و الغابات و المراعي

- أن تقوم بتقييم نقدي وموضوعي للكيفية التي عولجت بها القضية الزراعية في الاتحاد السوفيتي والصين وفيتنام وكوبا.

- أن تدرس بعناية تجربة حركات الفلاحين التي تناضل من أجل حقها في التحكم في شروط عيشها(تجربة حركة فلاحين بدون أرض في البرازيل نموذجا) وتجربة حركات الشعوب الأصلية في عدد من دول أمريكا اللاتينية.

- أن تنبذ أي تصور فوقي تقنوقراطي لمعالجة القضية الزراعية (أي اعتبارها قضية خبراء فقط) وأن تقتنع أن الفلاحين لهم دور كبير في بلورة أجوبة سديدة على طريقة ومضمون معالجة قضاياهم. هذا طبعا مع الاستفادة من التقدم العلمي والتقني. وهذا دور الخبراء.

- أن تعتبر أن معالجة القضية الزراعية يجب أن تكون شاملة تستحضر مختلف الجوانب :

* إصلاح زراعي يمكن الفلاحين من الأرض والماء ومختلف الوسائل لتنمية انتاجهم.

* انتاج فلاحي مرتكز إلى تطوير وتعميم نموذج فلاحي ديمقراطي ينبني على التنظيمات الذاتية للفلاحين والتعاونيات ويدمج قيمهم وتجاربهم المتوارثة ويتطور نحو تصنيع الانتاج الفلاحي والتحكم في التسويق ويستعمل ويطور العلوم والتكنولوجيات الملائمة.

* الدفاع على البيئة من خلال المساهمة في وقف التصحر والتغير المناخي وتدبير عقلاني للماء الذي يجب اعتباره حقا من حقوق الإنسان وليس سلعة والحفاظ وتطوير الارث الجيني (البذور الأصلية بالخصوص).

* توفير ولوج الفلاحين بكثافة إلى المعرفة وإعطاء الأهمية اللازمة للبحث في مشاكل الفلاحين ومساعدتهم على بناء تنظيماتهم الذاتية الجماعية والتصدي للتمييز على أساس الجنس أو السن أو الهوية وسطهم.

- أن تنخرط بقوة في حركات الفلاحين الموجودة وتساهم في بناء أخرى وفي نضالاتهم وتسعى إلى ربط نضال الفلاحين بنضال الطبقة العاملة والحركة الايكولوجية التقدمية.

ضيف العدد : **عبد الله غميمط**

في غياب معبر طبقي للطبقة العاملة قادر على تعزيز وتجدير الحركة النقابية عامة وبقطاع التعليم خاصة، يجعلها عرضة لكل أصناف التضييق والعدوان.

6 حول تقاعد البرلمانيات والبرلمانيين في المغرب

11 حول اليسار في امريكا الجنوبية

12 الديمقراطية وحرية التعبير في المغرب...

16 التطبيع والثورة السودانية

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

شبيبة النهج الديمقراطي تدين بشدة سياسة الدولة المخزنية التي تروم الهجوم على حقوق الطبقة العاملة المغربية

عقدت اللجنة الوطنية لشبيبة النهج الديمقراطي اجتماعها الدوري عن بعد يوم الاحد 18 أكتوبر 2020، وبعد مصادقتها على التقريرين السياسي والمالي المقدمين من طرف المكتب الوطني، ومناقشتها للوضع العام ومختلف القضايا السياسية، والاقتصادية - الاجتماعية والتنظيمية تعلن ما يلي :

على المستوى الدولي:

عجز تام للمنظومة الرأسمالية على حماية المواطنين والمواطنات من فيروس كورونا هذا العجز الذي تمثل أساسا في انعدام البنيات الصحية المؤهلة لاستقبال المرضى، والذي يعد كنتيجة طبيعية للسياسات النيوليبرالية التي دمرت جل القطاعات الاجتماعية أبرزها الصحة- عن طريق تبضيعها .

هذه الجائحة التي بينت أن النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي قائم على الريع والنهب واضطهاد الاغلبية عاجز عن حماية البشرية بل ويهدد وجودها، الشيء الذي يطرح أكثر من أي وقت مضى البديل الاشتراكي بكونه نظام يقوم ويتمحور على الإنسان كبديل لحماية الإنسانية وضمان استمراريتها.

كما يتميز الوضع الدولي أيضا بتحميل الطبقات الشعبية في مقدمتها الطبقة العاملة وعموم الكادحين، تبعات الأزمة الاقتصادية الشيء الذي أدى إلى تسريح الملايين من العمال/ات عبر العالم، بالإضافة إلى تعميق الامبريالية الغربية وفي مقدمتها الامريكية حصارها على الأنظمة الشعبية المتحررة من سيطرتها (فينزويلا، كوبا...)

على المستوى الإقليمي:

استمرار السيرورات الثورية بالعالم العربي والمغاربي وإذا كانت هذه السيرورات قد عرفت في المدة السابقة موجات مد في بعض البلدان أبرزها السودان ولبنان والجزائر تمكنت من خلالها إحداث تغيير في رأس النظام السياسي لهذه البلدان، فإنها تشهد بصفة عامة الأن استرجاع لقوى الثورة المضادة عنصر المبادرة بدعم من الرجعية العربية والامبريالية خاصة في ظل ضعف القوى الماركسية واليسارية بصفة عامة في بعض البدان أو بغيابها في بلدان أخرى.

وفيما يخص القضية الفلسطينية، فالكيان الصهيوني عازم على استكمال مسلسل الاستعمار وبناء المستوطنات وجدار العزل العنصري وضم الضفة وحصار غزة، وإصدار قانون الأبارتهايد وتقتيل الشعب الفلسطيني الأعزل والزج بالمئات من أبنائه وأطفاله في المعتقلات وفي تجاهل تام للقرارات الدولية ذات الصلة، وفي القضاء نهائيا على أية إمكانية لبناء دولة فلسطين العلمانية الديمقراطية على كامل ترابتها الوطني بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، في زمن الانحطاط وعلى مرأى ومسمع الأنظمة العربية الخائنة والمهرولة نحو التطبيع ضدا على مواقف شعوبها الثابتة والتي كانت ولا زالت تدعم القضية الفلسطينية.

على المستوى الوطني:

فيما يخص الوضع الصحي فيتميز بانتشار كارثي للوباء (حوالي 3000 إصابة يوميا) الشيء الذي يدل على إفلاس الدولة المخزنية وتملصها من مسؤوليتها في مواجهة الوباء، لا سواء في توفير بنيات صحية قادرة على استقبال المرضى في أفضل الظروف ولا في تعميم الإجراءات الوقائية.

وفيما يخص الدخول المدرسي والجامعي، فقد تم في عشوائية تامة في ظل تغول خطير للقطاع الخاص من خلال

ابتزازه لأسر التلاميذ والتلاميذ، أما التعليم العالي فقد

تطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف المتابعات في حقهم وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف وجرادة وبني تجيت

اجتاز الطلبة والطالبات الامتحانات في ظل ظروف كارثية عانت من خلالها الشبيبة المدرسية على جميع الأصعدة حيث تحتم على الطلبة والطالبات التنقل إلى أماكن الامتحان دون توفير الإمكانات المالية وفي ظل إغلاق الاحياء الجامعية.

هذه الجائحة التي بيت الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي ونتائج خوصصته لقطاعي التعليم والصحة.

أما على المستوى الاجتماعي - الاقتصادي فيتميز بتشريد عشرات الآلاف من العمال/ات في ظل تجاهل تام للدولة المخزنية متواطئة بذلك في الجرائم التي ترتكبها الباطرونا المغربية، في حين لم يجد المواطنون/ات المتهنين/ات مهن الهشاشة أي مورد شغل في ظل الجائحة الشيء الذي أدى إلى تعميق مهول للبطالة في أوساط الشبيبة المغربية بالخصوص، والتي تعتبر السبب الرئيسي لتنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية في الآونة الأخيرة.

وفي استغلاله لظروف الحجر الصحي، يعتزم النظام تمرير مشاريع قانونية خطيرة: القانون المنظم للنقابات - القانون المؤطر لحق الإضراب - تعديل مدونة الشغل لصالح الباطرونا، مما سيؤدي من جهة إلى تجريد الطبقة العاملة وعموم الشغيلة من أبرز أسلحتها، ومن جهة أخرى إلى فرض المزيد من اللاتنظيم وسطها، الشيء الذي يطرح بملحاحية راهنية مبادرة النهج الديمقراطي الهادفة إلى تنظيم الطبقة العاملة وعموم الكادحين في حزبهم المستقل المدافع عن مصالحهم الانية والاستراتيجية.

أما في الجانب السياسي فيتجه المخزن أكثر فأكثر إلى فرض الدولة البوليسية عن طريق إغلاق الحقل السياسي في وجه المعارضين والمنتقدين والتغول الخطير لوزارة الداخلية وأجهزة المخابرات، وأيضا في متابعة العديد من النشطاء والصحفيين والتشهير بهم وفبركة ملفات قضائية في حقهم.

يتبع في الصفحة 3

لا بديل عن المقاومة الشعبية

تتمة شبيبة النهج الديمقراطي تدين بشدة سياسة الدولة المخزنية التي تروم الهجوم على حقوق الطبقة العاملة المغربية

أمام هذا الوضع فإن اللجنة الوطنية لشبيبة النهج الديمقراطي:

• تعبر عن انخراطها الواعي والمنظم في حملة النهج الديمقراطي لإعلان حزب الطبقة العاملة، وتعتز بكل المبادرات التي تعلن عنها قيادة الحزب وطنيا.

• تعبر عن مساندتها لنضالات الجماهير الشعبية في مختلف مناطق البلاد، ودعمها للنضالات العمالية في مجابهة تحميلها فاتورة أزمة كورونا، عبر تسريح العمال والعاملات والهجوم على مكتسباتهم والتضييق المنهج على الحريات النقابية.

• تدين بشدة سياسة الدولة المخزنية التي تروم الهجوم على حقوق الطبقة العاملة المغربية مستغلة ظروف حالة الطوارئ الصحية (محاولة تمرير مشروع قانون الأضراب والنقابات وتعديل بعض فصول مدونة الشغل...)، علاوة عن الاستغلال الفاحش للعمال والعاملات التي تستخدمهم الباطرونا كوقود لإعادة تدوير عجلة الاقتصاد دون مراعاة لحماية صحتهم وسلامتهم في ظل جائحة كورونا.

• تستهجن إمعان الحكومة الرجعية في سياسة التقشف وتهميش القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الشغل..)، وهو ما يظهر جليا في الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2021.

• تضامنا مع مختلف النضالات الشبيبية في مختلف القطاعات (حركة المعطلين، الأساتذة الذي فرض عليهم التعاقد....)، وتسجل تضامنها مع معطلي وعائلات بني تجيت في معركتهم البطولة ضد حملة الإعتقالات والمحاكمات التي الصورية التي طالتهم، كما تدين القمع الهمجي الذي تعرض له أساتذة المغرب في يومهم العالمي.

• تسجل تضامنها المبدئي مع معتقلي الرأي والتعبير وضمنهم الصحافيين سليمان الريسوني وعمر الراضي والمؤرخ والناشط المدني المعطي منجب وباقي المعتقلين على خلفية القضايا الاجتماعية.

• تطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف المتابعات في حقهم وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف وجرادة وبني تجيت...

• تدعو المنظمات الشبيبية الديمقراطية والمناضلة إلى إطلاق حملة شبابية للتصدي لمشروع قانون المالية التقشفي -2021- كما تدعوها إلى إعادة إحياء اتحاد الشباب الديمقراطي المغربي...

• تندد بتدخلات الإمبريالية والرجعية في تحديد مصائر الشعوب، عبر التدخل المباشر في ليبيا واليمن وسوريا...أو بشكل غير مباشر بالاعتماد على الحكومات العميلة في عديد البلدان، كما تندد بالحصار المفروض على إيران، فنزويلا، كوبا، فلسطين واليمن....

• تسجل اعتزازها بالنجاح الباهر الذي عرفه الأسبوع العالمي للنضال ضد الإمبريالية كمبادرة توحد جهود وطاقات كافة المنظمات والحركات المناهضة للإمبريالية وتعلن استعدادها للمساهمة في إنجاح كافة الأنشطة المستقبلية...

• تحيي عاليا كفاح الشعب الفلسطيني في نضاله اليومي ضد الاحتلال الصهيوني والحصار الإمبريالي وضد كل المؤامرات التي أصبحت تحاك اليوم في العلن التي تروم ضرب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في تحرير بلادهم إقامة دولتهم المستقلة. كما تدين هرولة الأنظمة العربية العميلة نحو تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني الغاصب. وتدعو عموم القوى الحية في بلادنا إلى ضرورة توحيد الجهود لدعم القضية الفلسطينية وللنضال من أجل تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

نداء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب

إلى كافة المعطلين والمعطلات على طول وعرض خارطة هذا الوطن الجريح

المعطلين القدامى

عموم الجماهير الشعبية (عمال - فلاحين - طلبة - تلاميذ - معطلين - باعة متجولين - مهمشين ...)

إلى ضحايا السياسات اللاوطنية اللاديمقراطية اللاشعبية للنظام القائم بالمغرب

إلى أمهات وعائلات المعتقلين السياسسين

إلى أمهات وعائلات الشهداء

إلى كافة الإطارات الديمقراطية والتقدمية (السياسية - النقابية - الجمعوية - الشبيبية - النسائية...)

لأننا :

- أوفياء لأرواح شهداء الجمعية الوطنية وشهداء الشعب المغربي قاطبة

- نؤمن بأن من كرم الشهيد يتبع خطاه

- نرفض كل أشكال المنع والتضييق

- نطالب بمعاقبة ومحاسبة كافة المتورطين في جرائم الإغتيال السياسي

- نطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين دون قيد او شرط

- متشبتون بحقنا العادل والمشروع في التنظيم والتشغيل

- واعون بأن واقع البطالة ليس بقدر محتوم بل نتاج لسياسات ممنهجة وواعية

- ملزمون بتحصين إطارنا الشرعي والتاريخي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب

- لذا ندعوكم إلى التواجد الميداني والمشاركة المكثفة والوازنة وتقديم كل أشكال الدعم لمعركتنا الوطنية وذلك بالمساهمة في تخليد الذكرى التاسعة والعشرون للتأسيس يوم 26 أكتوبر 2020 بالدريوش ، والذكرى التاسعة لإستشهاد رفيقنا كمال الحساني يوم 27 اكتوبر 2020 تحت شعار :

" "نضال مستمر ومتواصل من أجل الحق في الشغل والإعتراف القانوني بالجمعية الوطنية ومعاقبة الجناة الحقيقيين في إغتيال الشهيد كمال الحساني".

كلمة لجنة المتابعة للجبهة الاجتماعية، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الفقر

أيها الحضور الكريم،

باسم لجنة المتابعة الوطنية للجبهة الاجتماعية المغربية أحييكن/م رفيقاتي رفاقي وأحيي كل المشاركات والمشاركين في عشرات الوقفات الاحتجاجية التي تنظم اليوم في مختلف المناطق ببلدنا العزيز بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر.

لقد اتسعت رقعة الفقر إلى حد لا يطاق بحيث أصبح يمس حوالي ثلثي السكان وما يترتب عنه من امتهان للكرامة الإنسانية ومآسي تدمي القلب وجحيم اجتماعي يعاني منه حوالي 22 مليون نسمة.

ومعه تتسع الفوارق الاجتماعية، هي الأعلى من بين البلدان المغاربية بينما تستحوذ كمشة من العائلات المغربية على اقتصاد وخيرات البلاد.

أيتها الجماهير المسحوقة، إن الفقر لم ينزل من السماء بأمر الهي، كما يروج دجالو النظام وفقهاء البلاط، بل هو نتيجة لسيطرة الامبريالية وخاصة الامبريالية الفرنسية على بلادنا والكتلة الطبقية السائدة والنظام المخزني الذي ترتكز عليه. فسياسات هذا النظام ، نظام الرأسمالية التبعية المخزني، تقوم على التبعية والاحتكار والريع والاستبداد وذلك من خلال :

- الاستغلال المكثف للطبقة العاملة وحرمانها من أبسط حقوقها القانونية ومنها الانخراط في الضمان الاجتماعي والحد الأدنى للأجور والعزم على تجريدها من سلاحها في الكفاح أي ممارسة حق الإضراب وتسهيل تشريدها ...

- إغراق البلاد في الديون التي تقارب الناتج الداخل الخام نتيجة الإذعان للمؤسسات الإمبريالية المعروفة.

- تبذير المال العام في البذخ والطقوس البالية والكماليات والقصور والحفلات والمهرجانات الباذخة والنفقات العسكرية التي لا ضرورة لها والصفقات المشكوك في جدوائيتها مثل صفقة القطار الفائق السرعة...

- تهريب الأموال للخارج (الحديث عن حوالي 34 مليار دولار) لم تنفع معه شيئا سياسة عفا الله عما سلف والتهرب الضريبي وتفشي الرشوة والابتزاز...

- استنزاف الطبيعة وتدميرها وتبديد الثروة الوطنية من رمال ومقالع وغابات وفرشة مائية وثروات سمكية ومنجمية ونهب خيرات البلاد والسطو على أراضي الجموع والسلاليات ونوجبه الفلاحة نحو التصدير بدل تحقيق السيادة الغذائية لشعبنا.

- خوصصة واسعة لأهم القطاعات الاستراتيجية مثل شركة "سامير" وتخريب المرافق الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم وتسليمها لافتراس باطرونا القطاع الخاص وجشعها.

- تكريس الفوارق المجالية وتهميش البادية والثقافة واللغة الأمازيغية ورفض القيام بجبر الضرر الفعلي لفائدة المناطق التي تعرضت لعقاب جماعي عقب أحداث معروفة سنوات الجمر والرصاص.

- قمع الفئات والقوى المناضلة وتفريخ الأحزاب والنقابات والجمعيات وتزوير الانتخابات وصنع الخرائط.

هذا النظام هو من أنتج الفقر والهشاشة والحاجة والبطالة والتسول وغيرها وهذا هو نموذجه التنموي الفاشل، وما يروج له حول نموذج تنموي جديد مجرد خطاب للاستهلاك والتدويخ. هذا النموذج المخزي يتناقض بشكل تام مع إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة في 4 دجنبر 1986 والمصادق عليه من طرف الدولة المغربية ويعد بالتالي التزاما دوليا لبلادنا. والمسألة ليست اقتصادية صرفة ولا يمكن حصرها فقط في نظام الحكامة بل قضية سياسية جوهرها نظام الحكم.

في هذه المناسبة قلوبنا مع الشباب المعتقل في سجون العار، شباب حراك الريف العظيم وشباب جرادة وبني تجيت والصحفيين المعتقلين فقط لأنهم فضحوا الفساد والمفسدين وناضلوا ضد الفقر والبطالة ومن أجل المستشفى والمدرسة وبنيات تحتية حيوية، ونعبر عن تضامننا معهم.

في هذه المناسبة قلوبنا مع المرضى الذين لم يجدوا سريرا للعلاج ومع ملايين كادحي المناطق المهمشة وخاصة النساء المقهورات ومع الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية أو خارج المدرسة ومع مئات آلاف العمال الذين فقدوا عملهم دون تعويض بسبب سياسة الأرباح قبل الأرواح التي عرت عن جوهر الرأسمالية القبيح القائم على عبادة الربح والفردانية والانتهازية.

إن الفقر ليس قدرا ، والنضال الشعبي الوحدوي هو سبيلنا للقضاء على الفقر والجبهة الاجتماعية مكسب أدعو الى تطويره والنهوض به خاصة على المستوى المحلي.

فإلى الأمام رفيقاتي رفاقي

إلى الأمام من اجل التخلص من المخزن وبناء نظام ديمقراطي يلبي الحاجيات الأساسية للشعب المغربي وينقله إلى مصاف الأمم المتقدمة.

وتحية عالية لكن ولكم ولكل المناضلات والمناضلين في التنسيقيات المحلية.

معاد الجحري، عضو لجنة المتابعة للجبهة الاجتماعية المغربية

الرباط في 17 أكتوبر 2020.

وجدة

نضالات متواصلة بمدينة وجدة

تابع أعضاء النهج الديمقراطي بمدينة وجدة يوم الوقفة الاحتجاجة المنظمة من طرف نقابة مهني و أرباب وكالات كراء السيارات جهة الشرق المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل يوم 22 أكتوبر 2020 أمام المديرة الجهوية للتجهيز والنقل للشرق بوجدة ، وذلك على إثر تجاهل الجهات المسؤولة للمفهم المطلبي التالي :

تأجيل سداد القروض بدون فوائد أو رسوم إلى حين انجلاء هذا الوباء لتقوية البنية الداخلية المتأزمة وإعادة الثقة للقطاع.

فرض تخفيض سعر التأمين الخاص بالمسؤولية المدنية والتأمين الشلمل باعتماد منهجة التشاور مع مكونات القطاع ونقابة أرباب كراء السيارات المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

الاستفادة من الامتيازات التي يتمتع بها مهني القطاع السياحي على اعتبار أن كراء السيارات بدون سائق قطاع خدماتي سياحي.

الأسبقية للشركات المحلية في كراء سياراتها داخل الجهة واستبعاد الشركات اللامحلية في استثمارها داخل الجهة.

تبسيط المساطر الإداريةوأحرأة سياسة القرب مع قطاع كراء السيارات الخاصة مع الوكالة.

تفعيل سنة الفحص التقني للسيارات إلى أن يتم إنهاء عملها داخل الشركة.

تخفيض معدل الفائدة على القروض الجديدة في هذه الظرفية بعدم تجاوزها و (03%) منح امتيازات جديدة وتشجيعية لضمانتوازن القطاع.

تمكين شركات القطاع من الولوج إلى الطلبات والصفقات العمومية تفعيلا لمبدإ تكافؤ الفرص وتنزيلا لمبدإ النزاهة والشفافية ؛ طبقا للمرسوم رقم 69.19.2 الصادر في 20 مارس 2013 القاض بفتح المجال أمام المقاولات الصغرى و المحلية.

مطالبتنا للسلطات المختصة بمراقة ومحاسبة الوكالات التي تشتغل بالقطاع بشكل عشوائي وغير قانوني .

تخفيض من مستحقات التسجيل أو ترقيم السيارات من طرف الوزارة الوصية.

الإعفاء من الضريبة السنوية لمدة تصل 02 سنتين بعد تسجيل السيارة وترقيمها من طرف وزارة النقل.

الإعفاء من طلب موعد من أصحاب كراء السيارات.

مطالبتنا للسلطات المختصة بتقنين مافة قانونية من مقرات وكالات كراء السيارات أثناء تسليم الرخص على غرار وكالات تعليم السياقة تحقيقا لمبدإ تكافؤ الفرص.

وضع عقد موحد يحفظ حقوق وواجبات المهنيين والزبناء.

فرع الجمعية بالبرنوصي يطالب مجلس مدينة الدار البيضاء بالشروع في تعقيم المدينة

تتابع لجنة الحق في الصحة بقلق كبير الوضعية الوبائية المقلقة بمدينة الدار البيضاء، وأمام الارتفاع المهول في عدد الإصابات و الوفيات مقارنة مع باقي مدن و أقاليم المملكة، نستنكر عدم انخراط مجلس المدينة والجماعات المحلية والسلطات المحلية في التصدي لهذا الوباء الخطير الذي يحصد يوما بعد يوم العديد من الأرواح عن طريق تعقيم الشوارع، والحافلات، وسيارات الأجرة، والأسواق و الأزقة.

مع ما يكتسيه التعقيم من أهمية كبيرة في الحد من انتشار الفيروس بين الساكنة.

وعليه اننا اذ نستنكر هذا الاهمال من هذه الجهات ذات الاختصاص نطالبها ولو متاخرة في الشروع في هذه العملية ومتابعتها بشكل دوري.

المغرب دولة الإنصاف رغما عن أنف الجميع

بقلم رضا سكحال

دائما ما يسب أغلب المغاربة الدولة، ويلعنون جذورها من أعلى الهرم إلى أسفل السافلين، فلماذا كل هذا السخط والكره تجاه دولة نعيش داخل ترابها ونحتمي بها؟

لماذا لا يستمع المغاربة لصوت الحكمة حين يخرج من شفاه المفكر "الرمضاني"، والفيلسوف العميق "دافقير"،

وصاحب العلم الغزير الذي يعلم ما لا نعلم "طارق الثلاثي"، والمحلل الاستراتيجي والخبير العسكري وعالم الفضاء والمناخ الجنرال الذي لم يحارب قط، وأستاذ الإنشاء والقانون "منار السليمي"، لماذا يضيع المغاربة جرعات الإيمان المغلف بالوطنية حين يرفضون الاستمتاع بتغريدات الأبرار أبناء الدولة الميامين، العقلاء والأجلاء الذين إذا نطقوا يصيبون القلب بثقب -أكبر من ثقب الأوزون نفسه، ثقب الوطنية طبعا- فتتوه من نفسك ويمسكك الحماس من يدك وعينيك مغرورقة بالدموع، فتنشد النشيد الذي لا يحفظه حتى الضاربون بالدف والراقصون على إيقاعه.

وحتى لا نتوه ونتشعب ونبرر الانجراف، نعود لبيت القصيد ومربط الفرس الذي فقد الصهيل احتراما للفلاسفة والعمالقة والفطاحلة الذين سبق ذكرهم أعلاه، لماذا يتذمر المغاربة؟ وماذا ينقصهم؟

المغرب يوفر للتلاميذ تعليما مجاني، فرنسا نفسها تصمت أمام شجاعة القرار، وبلغة وزير التربية والتكوين السابق محمد الوفا "اوباما باباه ومعندوش هاذ المدارس"، الله عليك يا محمد، وتذكر سيدة تعيش في أمريكا في إطار نفس القصة، والعهدة على بنكيران الذي ذكرها في حديثه كثيرا،أن أوباما بكى وذرف الدموع حينها متأثرا بكلام الوزير السابق، حيث خرجت مظاهرات تطالب بمدارس وجامعات ونظام تعليمي شبيه بالمغرب...صحيح أن الآباء يدفعون "دم جوفهم" ويقتنون للصغار اللوازم والكتب والمقررات والملابس، ويدفعون للكبار مصاريفهم بالجامعات (كراء، لبس، مأكل...)، إلا أن التعليم مجاني وجميل بمقرراته العظيمة، وهنا أود أن أرد على السوسيولوجي كسوس الذي قال ذات يوم "إنهم يريدون خلق جيل جديد من الضباع"، هذه مقولة خاطئة تماما، فبغض النظر عن الضبع وعن مزاياه إلا أنهم خلقوا ما هو أبشع وأفضع من الضباع، لذلك لا يجب ترديد هذه المقولة باعتبارها فقدت مصداقيتها.

المغرب يوفر لنا نظام صحي جيد مقارنة مع أوروبا، ففي أوروبا يعقدون الأمور ويحللون كثيرا، وحين يصاب المواطن عندهم بمجرد الصداع، يتم فحصه بالأشعة الفوق "ليمونية"، أما نحن أسياد العالم، فلا وجود للطبيب أصلا، فما بالك بالسكانير، يلج المريض للمبنى، يقف ساعات في طابور طويل وهذا يساعده على تنشيط الدورة الدموية، يتعرض لأشعة الشمس التي بدورها تكسبه فيطامين d، فيتذمر ويلعن النظام الصحي ووزير الصحة ومن شيد المستشفى، ويصح بإذن الله، وهذا ما يسمى قمة الإعجاز العلمي. هنا نقطة القوة الضاربة للنظام الصحي المغربي.

أما في ما يخص قضية البطالة، فالدولة بإمكانها توظيف الجميع، لكنها لا تفعل ذلك، لاعتبار مهم يتجلى في كونها تدفعنا لركوب الأمواج لنستحضر روح طارق ابن زياد وغيرهم، ولأجل الذهاب إلى أوروبا بالزوارق، حتى نتعرف على ثقافات العالم ونعود محملين بالعلم، ونعرف قيمة المثل "قطران بلادي ولا عسل البلدان" بالمناسبة صاحب هذه المقولة لا يعلم أن القطران نفسه لم يعد موجودا هنا حتى نتغنى به، أما العسل فتلك البلدان ما زالت تزخر به.

وبالنسبة لغلاء المعيشة، فالدولة تتعمد رفع الأسعار

أما في ما يخص قضية البطالة، فالدولة بإمكانها توظيف الجميع، لكنها لا تفعل ذلك، لاعتبار مهم يتجلى في كونها تدفعنا لركوب الأمواج لنستحضر روح طارق ابن زياد وغيرهم

وهي محقة في ذلك، قد يجيب العدميين "والقوى لي بغات تردنا بحال سورية" أنها تخنق جيوب المغاربة، نقول في هذا الصدد، أن الدولة محقة في ذلك، لماذا يا ترى؟

لأن رفع الأسعار سيجنب المواطن الإفراط في الأكل، وبالتالي عدم الإضرار بصحته، والحفاظ على "طاي مانكان" عملا بالأغنية الشهيرة " الزين ولاطاي والمشية بحال لحمامة، ضعافيتي وجات معاك الكمامة ".

وبهذا نكون قد أسدلنا الستار على أن منتقدي المغرب لا يعدو كونهم مجرد مدسوسين وجواسيس للقوى الفضائية الغير موجودة في الوجود بتحالف مع شيعة الولايات المتحدة واليمين الفرنسي والكاجيبي الروسي و الإيماي سيكس البريطانية، والتي تهدف إلى زعزعة الاستقرار المغربي خوفا من انفراد المغرب في السيطرة على العالم وبسط نفوذه، وفي الأخير نقول "جنة جنة جنة المغرب يا وطنا".

المجد للبرلمان ولحكومة العثماني التي كانت لها جرأة التصريح بأن الوضع في المغرب أفضل من فرنسا، "ولي حسدنا تعمى عينو وباردة باردة لي محماها تقطع يدو" وللحكومة التي تجلس في الظل بعيدا عن الشمس وتحكم وتتحكم في الحكومة، المجد لمن يتحكم فيهما معا، والمجد لي أنا كاتب المقال.

الخزي والعار للقوى التي تلعب بالنار، وتزعزع الاستقرار، فلا يعجبها العجب لا صوت الحمار حين ينهق ولا تغريد الكنار.

حول تقاعد البرلمانيات والبرلمانيين في المغرب

الحسين لهناوي

يثير تقاعد ما يسمى بنواب الامة في البرلمان المغربي، سخطا عارما لما يشكله من ريع فاضح في زمن الانتشار المهول للفقر حيث اصبح ازيد من عشرين مليون مواطنة ومواطن مغربي تعيش في حالة فقر. فالدولة اقدمت على رفع سن التقاعد بالنسبة للموظفات و الموظفين مع الزيادة في الاقتطاعات، في حين يتم السكوت عن تقاعد البرلمانيين و الوزراء. هذا الريع يكشف، لمن لازال غير مقتنع، ان النظام المخزني يرعي الفساد، بمختلف الاساليب بما فيها شراء الذمم وارشاء النخب. فما معنى ان يتقاضى البرلماني او البرلمانية اجرا سخيا خلال مزاولة مهامه، و بعد انهائها، يستفيد من تقاعد مريح كل سنوات عمره الى ان يموت. نفس الشيء بالنسبة للوزراء، فتعيين وزير واعفائه بعد مدة قصيرة، لسبب من الاسباب،التي تضمن له الاستفادة، مدى الحياة من تقاعد مريح. اليس هذا انتهاكا صارخا لحقوق المواطنين والمواطنات ونهب مشرعن لأموال الشعب بصفة مقننة؟

ركزت كافة وسائل الاعلام المخزنية، بمختلف اشكالها، دعاية مغرضة حول العجز الذي تعرفه صناديق التقاعد والتهويل من قرب افلاسها النهائي، دون التطرق الى الاسباب الحقيقية التي اوصلت هذه الصناديق الى هذه الوضعية. فمن المعلوم ان هذه الصناديق متفرقة حتى تسهل عمليات نهبها بأساليب وتبريرات متعددة. وهذه الخطة المدروسة كانت، ولا زالت تهدف الى اقناع الراي العام والموظفات والموظفين بقبول المزيد من الاقتطاعات والزيادة في سن التقاعد.

نعتقد ان النقاش الدائر في مواقع التواصل الاجتماعي حول تقاعد البرلمانيين، يدخل في اطار الاستعدادات المخزنية لانتخابات 2021 ، فالنظام يدرك جيدا ان المواطنات والمواطنين، سيقاطعون هذه المسرحية، لذلك فهو يستبق الاحداث بتحريك احزابه المخزنة لتلعب الدور البئيس الذي يظهرها انها منقسمة فيما بينها، بحيث تظهر كأحزاب تدافع على تقاعد البرلمانيين واخرى تدعو الى الغاء هذا التقاعد، مبررة ذلك، حسب تصريحاتها، بالوضعية الاقتصادية المتأزمة نتيجة انتشار وباء كورونا. فهذه الاحزاب المخزنة تلعب الادوار التمثيلية في المسرحيات التي يتفنن في اخراجها النظام بأشكال مختلفة لكن بمضمون واحد، يتجلى في استمرار نشر الاوهام وتضليل الشعب. فلنتذكر مسرحية تمرير مشروع ما سمي بإصلاح التقاعد الذي تمت فيه الزيادة في الاقتطاعات والزيادة في سن التقاعد بثلاث سنوات. خلال مناقشة هذا المشروع، تم الاتفاق فيما بين هذه الاحزاب على من سيصوت بنعم ومن سيصوت بالرفض وحتى من سيتغيب عن الاجتماع ليتم تمرير المشروع. فالمشكل المفتعل، حاليا، هو استمرار لتضليل الشعب وحجب الحقائق المرة في استشراء الفساد في كل مفاصل الدولة وضمنها صناديق التقاعد التي اصبحت بمثابة صناديق سوداء، يتم نهبها وتتم حماية المشرفين على تسييرها. وامثلة الرئيس الاسبق والرئيس الحالي لصندوق التقاعد الذين تم ثبوت اختلالات مالية خطيرة بسبب النهب المستمر لمبالغ ضخمة، ورغم ذلك، يتم التستر عن الناهبين الحقيقيين ويتم تقديم بعض اكباش الفداء لذر الرماد في العيون. هذه المسرحية الجديدة القديمة تهدف الى اشاعة نوع من التضليل الاعلامي الواسع حول ارادة محاربة الفساد والريع في حين انهما يشكلان الركيزتين الرئيسيتين للنظام المخزني. هذه الاشاعات تستهدف اقناع جزء من الشعب بهذه الاوهام بهدف جره للمشاركة ولتزكية مسرحية الانتخابات. فقبل الكلام عن احقية البرلمانيات

والبرلمانيين في التقاعد او عدمه، يتوجب علينا طرح شرعية هذا البرلمان. فأعضاؤه منتخبون من طرف حوالي عشرين في المائة من الشعب المغربي، بينما وصلت نسبة المقاطعة حوالي ثمانين في المائة. اذا فهؤلاء المنتخبين، موضوعيا، لا يمثلون الشعب، بل يمثلون انفسهم ويدافعون عن مصالح التكتل الطبقي السائد. هذا بالفعل ما فطنت له الجماهير الشعبية واستوعبته جيدا. وهذا ما يقض مضجع النظام المخزني الذي يداوم على اظهاره بمظهر نظام حداثي يتوفر على العديد من الاحزاب والنقابات ناهيك عن تفريخ اعداد هائلة من الجمعيات التي يمولها ليظهر ان هناك مجتمع مدني يلعب الدور في التوازنات داخل المجتمع. لكن الوعي المجتمعي يعرف تطورا سريعا، واصبحت الجماهير الشعبية تستوعب وتدرك الاسباب الحقيقية وراء فقرها وتهميشها، وذلك بالرغم من كل الحواجز السرية والعلنية التي تقيمها اجهزة النظام لتعطيل تنامي هذا الوعي المجتمعي. فالمسالة المركزية التي تهم التكتل الطبقي السائد، وعلى راسه اسمنته المتمثل في النظام السياسي، الآن، هو خلق الشروط الملائمة لاستدراج جزء من الشعب الى التوجه الى صناديق الاقتراع، لتكون النسبة تقارب الحدود التي تعتبرها المنظمات الدولية المختصة معبرة عن التمثيلية الشعبية. ومن المعلوم ان المعايير المعتمدة من طرف هذه المنظمات لها تأثير وارتباط مباشر بالإعانات والديون التي تمنحها الدول والمنظمات المالية للمغرب. وبما ان الدولة المغربية تعتمد في ميزانياتها على الديون الخارجية، فإنها ستستعمل كل الاساليب الترغيبية والترهيبية لجعل الشعب يشارك في انتخاباته.

فالنظام يدرك جيدا ان المواطنات والمواطنين، سيقاطعون هذه المسرحية، لذلك فهو يستبق الاحداث بتحريك احزابه الممخزنة لتلعب الدور البئيس الذي يظهرها انها منقسمة فيما بينها

نعتقد ان التضليلات والالاعيب المستبلدة للشعب منذ عقود، قد وصلت الى نهايتها، ومطالب الجماهير الشعبية في تنام مضطرد ،يعبر عنها تصاعد وثيرة النضالات الشعبية في مختلف المناطق ومن طرف مختلف الفئات المتضررة، مطالبة بحقها في الثروات المنهوبة من طرف المافيات المخزنية بدون حسيب ولا رقيب. ان المسؤولية التاريخية تسائل كل القوى الديمقراطية والحية للانخراط في النضالات والاشكال الاحتجاجية المشتتة والمتفرقة، قصد توحيدها في بوتقة واحدة بهدف اعطائها افقا سياسيا من شانه ان ينهي تسلط المافيات على الثروة والسلطة، ويفتح افاق مغرب جديد، مغرب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

أية طبقة عاملة في مواجهة التخريب ولوبيات الفساد في قطاع التعليم ؟

شكل قطاع التعليم بالمغرب منذ الاستقلال الشكلي أحد المجالات الأساسية للصراع بين الجماهير الشعبية والنظام المخزني، وقد شكلت انتفاضة 23 مارس 1965 أبرز محطاته، وعرف هذا الصراع مدا وجزرا تبعا لمعطيات الصراع الطبقي المؤطرة لمختلف المراحل التاريخية، وقد اعتمد النظام بشكل واع على هذا القطاع في بناء دولة التحالف الطبقي السائد ودعم أسسها الإيديولوجية،وتوالت بشكل مستمر العديد من المخططات التخريبية التي سميت إصلاحات، استجابة للاختيارات الاقتصادية والسياسية الطبقية المتناغمة مع حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، مقابلالإقرار المستمرللدولة بوجود أزمة في القطاع، وفشلها في إخراجه من هذا الوضع المتردي،ولجوئها الى تعزيز ارتباطاتها بالمؤسسات الدائنة التي كانت وراء كل ما يعيشه التعليم بالمغرب من خلال:

- تقليص ميزانية قطاع التعليم المدرسي والعالي بدواعي ارتفاع النفقات العمومية بالقطاع؛ مقابل فتح الباب أمام تمويلات خاصة.
- اللجوء إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاع بمبررات السعي لتحقيق تعميم التعليم.
- ملائمة المناهج والبرامج التعليمية مع منظومة السوق؛ سعيا لتكوين اليد العاملة المؤهلة والرخيصة والخانعة. وبنفس البروباغاندا التي يستعملها النظام في إعداده وتقديمه لكل المشاريع المسماة إصلاحية طيلة خمسة عقود من الزمن التعليمي. جرى تقديم الرؤية الاستراتيجية على إيقاع رنين مصطلحات المعجم الليبرالي من قبيل "التشاركية، الحكامة، النجاعة، المرونة....."، وارتكزت تبريرات هذه الوثيقة ردا على سؤال: لماذا فشل الميثاق الوطني للتربية والتكوين في النهوض الفعلي بالمنظومة التربوية؟ فكان جوابها أن المشكل يكمن في تنزيل مضامينه لتصل إلى القسم، لكنها أكدت أنه لا زال يشكل أحد مرجعياتها في الإصلاح المفترى عليه، وهي فقط نسخة محينة للمرة الثانية، وتحكمها نفسها المبادئ والمرامي والتوصيات الواردة في الميثاق والمخطط الاستعجالي. ومن خلال مضامينها فهي وسيلة جيء بها لتعميق التوجه الليبرالي القاضي بمزيد من التخلص من النفقات العمومية بالقطاع التعليمي من خلال التنصيص على إلزامية التعليم فقط للفئة العمرية بين 4و15سنة، مع توجيه الدعم الاجتماعي لتلاميذ الأسر المعوزة، وهو رافعة حولت التعليم إلى سلعة. في حين فرضت رسوم للدراسة في التعليم الثانوي التأهيلي والعالي. ولم يتوانى هذا المخطط في تبنيه للتعليم الخاص كشريك للتعليم العمومي واستفادته من كل الامتيازات والتشجيعات.

مع توالي الاصلاحات التخريبية لهذا القطاع الهام والاستراتيجي،يتعدد ضحايا القطاع ويتنامى حجم التحولات في البنية بكاملها وخاصة ما يمكن تعريفه بالطبقة العاملة في قطاعنا التعليمي هذا.فما هي المعطيات الكمية والنوعية التي يمكن رصدها من واقع التعليم؟ذلك ما تتقدم به الجريدة لقرائها بمساهمات مختصين،باحثين ومناضلين في هذا المجال.

شغيلة وفيرة بالمجان ..... لفائدة أرباب مؤسسات التعليم الخصوصي بالمغرب

محمد الموساوي

الموضوع لا يتعلق الأمر هنا بنساء ورجال التدريس لا بالأطقم الإدارية والتقنية المشتغلة بمؤسسات التعليم الخصوصي بالمغرب. القضية تهم شغيلة في الخفاء تمثل أعدادا وفيرة وتعمل بالمجان؛ أي أن عملها "غير مؤدى عنه" وفق المصطلح الرائج في احصائيات المندوبية السامية للتخطيط. يتعلق الأمر بفئة الأمهات والآباء وباقي أفراد الأسرة الذين يواكبون بناتهم وأبنائهم خلال حصص التعلم عن بعد التي تجري بالبيت. وحتى حسب نفس التعريف، فالواقع يشير أن مساهمة هذه الفئة غير محتسبة رسميا "كعمل غير مؤدى عنه". من هنا توجب الإتيان ببيانات تكشف ما خفي ليعلم الجميع كم يجنيه التعليم الخصوصي من توفير نفقات المواكبة والدعم التقني وتحميل كل ذلك لكاهل الأسر.

اكان يجب اختيار أسلاك معينة و تجميع المعطيات حول أعداد المتمدرسين و عدد ساعات التعلم بالبيت كل أسبوع وعن كل شهر واحتساب قسط ما تتحمله الأسر.

المعطيات والتحليل

حسب النظام المعمول به حاليا تم توزيع زمن التعلم مناصفة بين الحضوري في القسم وعن بعد في البيت. تمكن

المعطيات المقدمة في الجدول أسفله من معرفة العدد الإجمالي للمتمدرسين في جزء من التعليم الخصوصي (الأولي، الابتدائي، الإعدادي و التأهيلي) والذي يبلغ 1717582 تلميذة و تلميذ. كما يمكن الجدول من احتساب ساعات التعلم في البيت كل أسبوع الذي يبلغ : 26448379 ساعة . وهكذا نحصل على إجمالي ساعات التعلم في البيت عن كل شهر وهو 105793588 ساعة .

ا لتعليق

إذا نظرنا الى الأهمية النسبية لكل سلك ، تبين أن العبء الأثقل يهم كلا من التعليم الأولي و الابتدائي ، إلا أن هذا الأخير يكتسي خطورة بارزة نظرا لوجود ست مستويات تخص كتلة من المتمدرسين لها حساسية مميزه تجاه جودة التحصيل و ملائمة بيئة التعلم.

المسألة الثانية هي كون الأسر تقدم كل شهر ما يبلغ 105793588 ساعة غير مدفوعة الأجر ، وهذا أفدح من الاستغلالي، إنه الافتراس بعينه إذ يتم الاستيلاء على جهد الغير بدون مقابل . وبذلك وجب الفضح والطلب بالتعويض.

جدول: معطيات إحصائية رسمية عن أعداد المتمدرسين في التعليم الخصوصي (الأولي، الابتدائي، الإعدادي و التأهيلي) و العدد الأسبوعي لساعات التعلم بالبيت

مستوى التعلم	عدد التلاميذ	عدد ساعات التعلم في البيت كل أسبوع	العدد الإجمالي لساعات التعلم في البيت كل أسبوع
التعليم الأولي	674.962	30/2	10.124.430
ابتدائي	768.753	30/2	11.531.295
اعدادي	172.327	35/2	3.015.722
تأهيلي	101.540	35/2	1.776.950
المجموع	1.717.582		26.448.397

عمال الحراسة والنظافة وعاملات الطبخ والاطعام بالمؤسسات التعليمية

مختار الدرازي

قبل أن تلج باب أية مؤسسة تعليمية إعدادية أو ثانوية وحتى بعض المدارس الابتدائية، تستقبلك ابتسامة وجه بشوش ببدلة متميزة يطلبُ منك صاحبُها خِدمتك بإرشادك إلى حيث تريد الذهاب، أو حول الوثيقة التي ترغب في الحصول عليها، أو حول أي استفسار آخر. إنه العين التي لا تنام؛ وهو الحارس الحارص على أمن المؤسسة وعلى حماية ممتلكاتها والخادم لكل العاملين بها دون كلل ولا ملل. في نفس المؤسسة، تتفانى عاملات في الحفاظ على نظافة الأقسام والساحة من النفايات وأوساخ شغب الأطفال؛ وعاملات أخريات يقضين نهارهن في الطبخ والطهي لتوفير

الإطعام بالداخلية. إنهم عاملات وعمال الحراسة والنظافة والإطعام، الساهرات والساهرون على ضمان السير العادي لعملية التعلم بالمؤسسات التعليمية من خلال توفير الامن والنظافة والتغذية.

في هذا المقال سأحاول التعريف بهذه الفئةانطلاقا من التجربة الشخصية في المشاركة في تدبير المشاكل التي تعترض واقع الممارسة المهنية لهؤلاء العمال، سواء على مستوى الأكاديمية الجهوية لمهن التربية والتكوين بجهة الرباط - سلا - القنيطرة أو بالمديرية الجهوية للشغل بالرباط. وانطلاقا من الأسناد الغزيرة من كتابات وفيديوهات تؤرخ لأشكال احتجاجية، والتي تملأ صفحات وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية.ليكون مقالنا هذا مؤطرا بثلاث محاور أساسية، سياق الهجوم على الخدمات العمومية وتفويضها إلى القطاع الخاص؛ واقع الممارسة المهنية لعمال الحراسة والنظافة والإطعام؛ وأخيرا ماذا حققت الفئة من خلال كافة الأشكال النضالية التي خاضتها من أجل رفع الحيف عنها.

سياق الهجوم على الخدمات العمومية وتفويضها إلى القطاع الخاص :

لا يمكن فهم واقع عمال وعاملات الحراسة والنظافة والطبخ والإطعام بالمؤسسات التعليمية العمومية إلا بالعودة إلى السياق السياسي والاقتصادي الدولي والمحلي الذي أنتج فئة " عاملات وعمال فرض عليهم التعاقد " ضمن سلسلة الهجومات النيوليبرالية على الخدمات العمومية والطبقة العاملة على حد سواء.

منذ انضمام المغرب سنة 1994 إلى منظمة التجارة العالمية وبداية تنزيل مضامين الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات (AGCS) وما تعنيه من فتح كافة الخدمات في مختلف القطاعات لجشع الرأسمالوما يلي ذلك من خوصصة للمرافق العمومية كالتعليموالصحة والشغل...؛وتقليص للمناصب المالية قصد المحافظة على كتلة الموظفين و بالمقابل دعم و خلق مناصب شغل في القطاع الخاص، وما يترتب عن ذلك من هضم لحقوق العاملات والعمال وظروف اشتغالهم وتعميم المرونة وهشاشة الشغل دعما للرأسمال الأجنبي والمحلي، وهو(المغرب) يعمل جاهدا على إصدار ترسانة من المراسيم والقوانين لإنجاح النموذج النيوليبرالي وتنفيذ توصيات المؤسسات المالية الامبريالية (صندوق النقد الدولي – البنك العالمي...)؛ الأمر الذي خلف آثارا اقتصادية واجتماعية سلبية على مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية حيث تقلصت فرص الشغل وارتفعت نسبة البطالة (حولي14.7% بالوسط الحضري، و4% بالوسط القروي (تولدت عنها مجموعة من الظواهرالسلوكية المرضية في أوساط الفئات الاجتماعية.

في هذا السياق، يأتي القانون رقم54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية، والقانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة عام – خاص المعروف ب PPP، لتبرير الاستغلال ببنود رنانة ومصطلحات قانونية براقة كالحديث عن تجويد الخدمات و" تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وتعزيز الحكامة"1، بينما الواقع هو التكرم على القطاع الخاص وتشجيع مجال الربح وتراكم الرأسمال الداخلي والخارجي وتكريس الهشاشة والاجهاز على التشغيل القار وتعويضه بالعقدة بمبرر توقف الدولة ومؤسساتها العمومية والترابية عن توظيف الاعوان المرتبين في السلالم الدنيا وحذف ما تبقى منها إلى حدود الدرجة الخامسة 2.

وفي خضم هذا السياق، لجأت الاكاديميات الجهوية لمهن التربية والتكوين والمديريات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بجميع الجهات، إلى عقد صفقات تدبير خدمات الحراسة والنظافة والبستنة والطبخ والاطعام...مع شركات خاصة.

فتم تشغيل عشرات الآلاف من العاملات والعمال لحراسة وتنظيف المؤسسات التعليمية الإعدادية والتأهيلية والمدارس الجماعاتية وتوفير التغذية بداخلياتها؛ لكنهم وجدوا أنفسهم في زمن العبودية بممارسات حاطة من الكرامة الإنسانية، بمباركة مؤسسات الدولة التي تتوصل وبشكل مسترسل بشكايات متعددة حول انتهاكات حقوقهم الشغلية دون ان تحرك ساكنا لأن أبواق الإعلام المخزني منشغلة بالإشادة بتجربة التدبير المفوض ونجاح سياسة الدولة.

إن تزايد عدد شركات الحراسة بشكل عام وتناسلها بشكل مريب، والذي انتقل،قبل إصدارالقانون رقم 27.06 المنظم لشركات الحراسة الخاصة ونقل الأموال، من 50 شركة إلى حوالي 6000 شركة يرجع إلى الأرباح الخيالية التي تجنيها هذه الشركات من عرق اليد العاملة وأدوات عمل غير مكلِّفة بالإضافة إلى شراء بعض المسؤولين في الإدارات والمؤسسات العمومية لتمرير الصفقات إلى لوبي صفقات الحراسة.

واقع الممارسة المهنية لعمال الحراسة والنظافة والإطعام

رغم أهمية المهام التي يقوم بها عمال الحراسة والنظافة في المؤسسات التعليمية بدء من استقبال العاملات والعاملين بالمؤسسة إلى إرشاد المرتفقين وصولا إلى توفير كل ما يحتاجه أطر الإدارة والأطر التربوية من أدوات عمل، ناهيك عن حراسة كل المعدات والوثائق وما يتبع ذلك من مسؤولية جسيمة؛ إلا أن هذا المهام لا تحظى بأي اهتمام سواء من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية أو من طرف الشركات المشغلة.

ومع فوزاحدى شركات الحراسة والنظافة الخاصةأو تجديد عقدالصفقة، تتجدد معاناة هذه الفئة لتجد نفسها تحت نير مشغل جديد همه الوحيد مراكمة الأموال وتوسيع هامش الربح على حساب حقوق العاملات والعمال.

من خلال التتبع اليومي لمشاكل هؤلاء العمال والعاملات بجهة الرباط - سلا - القنيطرة، ومن خلال الكتابات التي تناولت مشاكل العمال والعاملات ضحايا التدبير المفوض، وكذا البيانات النقابية والجمعوية بمختلف جهات المغرب، سنحاول ملامسة واقع الممارسة المهنية لهذه الفئة وما تعرفه من اختلالات وخروقات على أرض الواقعيمكن تلخيصهافي النقط التالية :

1 - التضييق على الحريات النقابية والتهديد المستمر بالطرد؛ **2** - ابرام عقود غير قانونية بشهادة مفتشي الشغل، **3** - عدم احترام الحد الأدنى للأجور حيث تتراوح أجور عمال الحراسة بين 1600 درهم و2300 درهم؛ بل سجلنا تمييزا في الأجر بين المجالين الحضري والقروي

يتبع في الصفحة 15

التعليم مشكلة بنيوية تستعصي على الحل في ظل السياسات القائمة
قراءة في تقرير الجمعية المغربية لحقوق الانسان

العربي بوحاميدي

في تقرير أولي لها حول الدخول المدرسي للموسم الدراسي الجاري أكدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - استنادا إلى المرجعية الدولية لحقوق الإنسان في مجال الحق في التعليم وانطلاقا من الدستور المغربي لسنة 2011 على علاته وفي ضوء جائحة كوفيد -19 على أن التعليم في المغرب "أصبح مشكلة بنيوية تستعصي على الحل في ظل السياسات التعليمية المتبعة، فرغم ما تدعيه الدولة من كونها تبذل مجهودات كبيرة لإصلاح التعليم، فإن الواقع يؤكد أننا لازلنا بعيدين عن تطبيق إلزامية التعليم الأولي وتعميمه خاصة في البادية والمناطق الجبلية وهوامش المراكز الحضرية وشبه الحضرية وعن مبدأ تكافؤ الفرص وتأمين الحق في التعليم للأشخاص في وضعيه إعاقة واستدامة التعلم، ناهيك عن تحقيق مدرسة الجودة وتمكين المؤسسات التربوية من الأطر اللازمة، والتجهيزات، والبنايات، والداخليات، والنقل المدرسي".

كما تسجل الجمعية في تقريرها أن هناك "منحى تراجعيا عن مكتسبات مجانية التعليم وتفكيك الاستقرار الوظيفي لهيئة التدريس والإعلان عن توجه استراتيجي للشراكة مع القطاع الخاص يكرسه قانون الإطار 17/51، وهو ما يؤشر على المزيد من خصخصة القطاع العمومي في أفق تصفيته نهائيا أو إفراغه من كل محتوى".

وترصد الجمعية في هذا التقرير "العديد من من الخروقات والاختلالات من خلال تتبعها لعملية الدخول المدرسي الحالي، وما يصاحبه من أوضاع مقلقة، في ظل الارتفاع المتزايد لعدد الأشخاص المصابين بكوفيد 19، وتأثير تداعيات الجائحة على الموسم الدراسي السابق 2019/2020، وفشل تجربة ما سمى بالتدريس عن بعد خلال النصف الثاني من السنة المنصرمة، وأخذا بعين الاعتبار القلق الذي انتاب الآباء والأمهات والتلامذة بخصوص سيناريو الدخول المدرسي لموسم 2020/2021، بسبب غموض وضبابية الرؤية لدى وزارة التربية الوطنية من جهة، وبسبب اتخاذها قرارات غير مدروسة، هيمن عليها هاجس ضمان مصالح لوبيات قطاع التعليم الخاص والمطابع من جهة أخرى، ما أدى إلى الإجهاز على مصلحة التلامذة وحقوقهم وحماية أوليائهم من الاستغلال المرتبط بعملية الدخول المدرسي، وتركهم عرضة لجشع الرأسمال التجاري الذي يعتبر التعليم سلعة تباع وتشترى، ويستهدف الربح من عملية التمدرس".

ويلخص التقرير تلك الاختلالات؛ التي صنفها إلى 7 مستويات، فيما يلي :

على المستوى الإداري: غياب المقاربة التشاركية في تدبير المرحلة، وإصدار مذكرات وقوانين في زمن قياسي بشكل ينم عن الارتباك والتردد، والانصياع للوبي القطاع الخاص.

على مستوى الشروط الصحية والوقائية: عدم تفعيل البرتوكول الصحي كليا؛ نقص حاد إلى انعدام في تعقيم مرافق المؤسسات؛ نقص في نظافة الأقسام والمراحيض وعدم توفير وسائل التنظيف؛ عدم توفير الكمامات للتلاميذ والتلميذات والأطر الإدارية والتربوية؛ هزالة الموارد المالية التي تم الاعتماد في توفيرها على مدرسة النجاح وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ؛ عدم إجراء تحاليل الكشف في أوساط الأطر العاملة، رغم تأكد إصابة بعض الأطر بكرونا، وعدم قياس درجات الحرارة في مداخل المؤسسات والأقسام.

على مستوى الشروط التربوية: استمرار الاكتظاظ داخل بعض المستويات الدراسية، وخاصة في مداخلها ووسط ساحاتها وحتى داخل بعض الأقسام؛ كثرة ساعات العمل بالابتدائي (وعلى سبيل المثال : خمس ساعات تتخللها ربع ساعة كاستراحة داخل القسم)؛ التأخر في توزيع الكتب (انتظار الانطلاقة والتدشينات الرسمية)؛ عدم توفر المؤسسات على قاعات متعددة الوسائط (أغلب المؤسسات تتوفر على حاسوب خاص بالمدير)؛ تأخر انطلاق المدارس الجماعاتية وحرمان أبناء الوسط القروي من حقهم في التمدرس؛ عدم انطلاق الدراسة لحد الآن بالنسبة للتربية غير النظامية ومحو الأمية؛ تأخر انطلاق التعليم الأولي في مجموعة من المؤسسات لكون أشغال بناء الأقسام لا زالت جارية؛ نقص في المعدات الدراسية، وخاصة المختبرات والأدوات الديالكتيكية؛ غياب الحراسة الليلية في الكثير من المؤسسات التعليمية؛ غياب ملاعب الرياضة المدرسية في العديد من المؤسسات التربوية وحذف دروس التربية البدنية والرياضة المدرسية؛ غياب المرافق الصحية، أو وجودها في وضعية مزرية؛ عدم ربط العديد من المؤسسات بشبكة الكهرباء، والمياه الصالحة للشرب نتيجة فساد إداري صاحب عملية إحداثها؛ الاكتظاظ وغياب التباعد عند مداخل المؤسسات وفي الممرات والساحات؛ عدم توزيع الكتب المدرسية بشكل كاف على التلميذات والتلاميذ في وضعية هشة، وضعف جودة المحافظ الموزعة؛ غياب الربط بالأنترنت وعدم توفير المنصات الإعلامية لإنجاز التعليم عن بعد ما يؤدي إلى حرمان آلاف التلاميذ من

حقهم في متابعة الدراسة؛ عملية التفويج فرضت تدريس التلاميذ نصف الحصص وتقليص ساعات وأيام الدراسة وما خلفه ذلك من ارتباك لدى التلاميذ والأطقم التربوية والإدارية بالمؤسسات التعليمية.

على مستوى التعليم الخصوصي: تفاقمت أزمة التعليم الخصوصي بعد اعتماد التعليم عن بعد، في ظل الحجر الصحي وما نتج عنه من انعكاسات سلبية على دخل هذه الأسر التي وجدت نفسها بين اكراهات الحجر الصحي وجشع أرباب المدارس الخصوصية، التي طالبت الأسر بتأدية نفس الرسوم التي كانت تؤديها في الشروط العادية قبل الحجر الصحي، الشيء الذي دفع بالعديد من الأسر إلى رفض الأداء والإقدام على نقل أبنائها في شكل هجرة جماعية من هذه المدارس نحو التعليم العمومي خاصة بعد اتخاذ الوزارة لقراري عدم تأجيل الدخول المدرسي في ظل تفشي وباء كوفيد 19 من جهة، وترك الخيار للأسر في اختيار نمط التدريس لأبنائهم من جهة أخرى؛ اتخاذ الحكومة قرار تعليق التعليم الحضوري في بعض المدن، مباشرة بعد استخلاص مصاريف التسجيل والأقساط الشهرية وبيع اللوازم المدرسية، وتوقيع بعض أولياء التلاميذ عقود إذعان فرضتها بعض مؤسسات التعليم الخصوصي، خارج نموذج الوزارة الوصية للالتزام بالأداء، في حالة ما إذا تم التخلي عن التعليم الحضوري واللجوء إلى تطبيق التعليم عن بعد، بدعوى ضمان الاستمرارية البيداغوجية؛ العديد من المستثمرين في المدارس الخصوصية يوجدون في مواقع قيادية، في عدة أحزاب بما فيها أحزاب في الحكومة والبرلمان وبعضهم رؤساء جماعات ترابية ومسؤولون نافذون في قطاعات وإدارات عمومية، مما جعلهم يستقوون على الأسر التي يدرس أبناؤها في هذه المدارس، من قبيل منعها من الحصول على الشواهد المدرسية وبيانات النقط وشواهد المغادرة، في غياب تدخل الوزارة الوصية لإجبار هذه المدارس على تلبية مطالب الأسر، مما أدى إلى تنظيم العديد من الأسر لوقفات احتجاجية صحبة أبنائها أمام بعض المديريات الإقليمية للتعليم، ما جعل بعض المديريات تصدر مذكرات ملزمة لهذه المدارس بإعطاء شواهد المغادرة لمن يرغب فيه؛ منح الحكومة عدة تسهيلات لقطاع التعليم الخصوصي كإعفاءات ضريبية، وتسهيلات في إعطاء الرخص، وغض الطرف عن اشتغال مؤسسات خصوصية بدون رخص، وتزكية جشع هذه المدارس في إنهاك الأسر ماليا، وترك الحرية لها في اتباع برامج بيداغوجية خاصة بها، وجعل قطاع التعليم الخصوصي شريكا استراتيجيا للدولة عبر تفويض الخدمة العمومية في إطار دفتر للتحملات يسمح بممارسة العملية التربوية في إطار سياسة ضرب المدرسة العمومية.

على مستوى النقل المدرسي العمومي والخصوصي: التزاحم بفعل الاكتظاظ داخل وسائل النقل، مما يتنافى مع شروط الوقاية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا، وخاصة بالنسبة للنقل المدرسي بمؤسسات التعليم الخصوصي؛ عدم توفير النقل للتلاميذ والتلميذات المنحدرين/ات من الوسط القروي حيث يضطرون إلى الالتجاء إلى " **الخطافة** " و"**الأوطوسطوب**" للتنقل مما يعرض حياة التلميذات على الخصوص إلى الخطر؛ لجوء بعض الجمعيات بتنسيق مع بعض الجماعات القروية والحضرية إلى الاتجار في النقل المدرسي من خلال توفير حافلات متهالكة أعلبها تم توفيره بطرق لا قانونية حيث يفرض على أولياء التلاميذ الأداء الشهري لضمان استفادة أبنائهم من الحق في التنقل؛ الكثير من التلميذات والتلاميذ يعتمدون على النقل العمومي بواسطة حافلات مكتظة وغير معقمة.

على مستوى الموارد البشرية: نقص مهول في الموارد البشرية بالعديد من المؤسسات خاصة على مستوى الحراس العامين والأعوان وعاملات وعمال التنظيف والمحضرين والأطر التربوية؛ اللجوء إلى الضم والأقسام متعددة المستويات وقاعات الأساتذة للتدريس بسبب النقص الحاد في القاعات الكافية؛ عدم توفير سكنيات آمنة خصوصا بالنسبة للنساء اللواتي يعملن بمناطق نائية مما يعرضهن لخطر الاعتداء والتعنيف (تعرض أستاذات بفرعية أيت عبي ب م م أيت احساين إقليم أزيلال لاعتداء شنيع ليلا من طرف عصابة قامت بتكسير النوافذ المهترئة وسرقة ممتلكاتهن ولولا تحصنهن داخل إحدى الغرف لكانت الخسائر فادحة.

على مستوى المطاعم والداخليات: ضرب مبدأ تكافؤ الفرص، من خلال عدم قدرة المديريات الإقليمية على إيجاد حل لأقسام الداخلية، وبالتالي عدم التحاق نسبة كبيرة من التلميذات والتلاميذ الذين يعانون من الهشاشة والفقر المدقع، وهو ما ينذر بارتفاع مؤشر الهدر المدرسي، فالداخليات ودور الطالبات مازالت مغلقة؛ تقليص السعة الاستيعابية للداخليات مما يفرض نظام التناوب وما يطرحه من تقليص حصص التمدرس؛ التفويج الأسبوعي في جميع الداخليات فرض على الداخليين (ات) التنقل إلى محلات سكناهم كل أسبوع ما يثقل كاهلهم بمصاريف التنقل خصوصا الذين يقطنون في أماكن بعيدة وتعريضهم للخطر بسبب وسائل النقل العمومية غير المعقمة والمكتظة؛ تلكؤ الممون في تموين بعض الداخليات بالتغذية، نظرا لأن نصف الداخليين (ات) يغادرون الداخليات ولا يستفيدون من التغذية لمدة أسبوع؛ الحرمان من الإطعام المدرسي لأبناء الفقراء على المستوى الحضري والقروي وتسجيل ضعف الأطعمة المخصصة وتراجعها كما وكيفا بالنسبة لبعض المؤسسات التي شرعت في تقديم الإطعام لتلاميذها.

الطبقة العاملة في المدرسة المغربية دراسة كمية ونوعية

قاشى كبير

رغم ان الديون بلغت معدلات مرعبة، فان المغرب الرسمي لازال يعالج سرطان الاستدانة بالمزيد من الاقتراض، و مع كل اقتراض جديد يوهم ببناء الأوضاع اللازمة " للنمو الاقتصادي" يجرد المغاربة مما لازال يحجب أجسامهم من الحر و القر، انهم يدحرجون كرة الثلج بإصرار محورين بذلك مستقبلا مسار كل الموارد بعيدا عن كل انفاق اجتماعي يمكنه التخفيف من حدة مصائب النموذج التنموي المخزني القائم على التضحية بممتلكات الشعب المغربي لفائدة الرأسمال وتفويت كل المكتسبات التي بناها و صانها بتضحيات كلفته الجوع والضنك و الزنازن .

لقد أضحى الشعب المغربي موردا وحيدا و ضرعا لا ينضب لسياسات كلما عازها فلس الا و التفتت للنبش في جيوب المغاربة، فهي لا تكل من نهب المغاربة الذين يبكي أنينهم الصخور، فاقتصاد المافيا المخزنية لا يمكنه ان ينتج نموا و لا ثروة، فهو اقتصاد يرتكز على الأرباح السهلة والسريعة و يقوم على الريع و الخدمات فقط واستباحة كل ما يمكن أن يخدم الربح الذي يقطر دما.

تكثيف خوصصة كل المرافق والخدمات العمومية لسداد أقساط الديون التي لم ير منها المغاربة شيئا، و مضاعفة الهجوم على الطبقة العاملة في القطاعات التي تم تسليعها و تحويل ملكية المرافق العمومية للقطاع الخصوصي هو ما سيميز السنين المقبلة من تاريخ المغرب، سنوات عجاف تنتظر عموم الكادحين بالبلد عنوانها العريض هو تسليم البلاد للرأسمال المحلي و الأجنبي للتخلص مما تبقى من خدمات وعلى رأسها التعليم الذي يسيل لعاب المفترسين، هذا القطاع الذي تعيش شغيلته أوضاعا تسير من سيء لأسوأ، و سنتناول في هذا السياق بعض فئات قطاع التعليم على سبيل المثال، علما ان الجريدة تناولت في اعداد سابقة مواضيع التجارة بالتعليم و بنود عقود الاذعان التي يشتغل في اطارها الأساتذة المفروض عليهم التعاقد عطفا على ما سلف فإن أجور اساتذة التعليم الخصوصي لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنتها بأجور القطاع العمومي، بل إن بعضها يقل أحيانا عن الواجب الشهري المطلوب من التلميذ الذي ينبغي على المدرس مسايرة نزواته و تحمل حماقاته واهانات اولياء أموره و توبيخهم والخضوع لأوامر الادارة و تعليماتها بما فيها التلاعب و النفخ في النتائج الدراسية لارضاء الزبناء وتشجيعهم على الارتباط بالمؤسسة لطول مدة ممكنة، خصوصا في ظل التنافس القائم بين هذه المؤسسات التي اضحت تتكاثر كالفطر مستفيدة من المحاباة والامتيازات التي تغدق عليها مقارنة بالاهمال الذي تعرفه المدرسة العمومية في أفق افقادها قيمتها واعتبارها و تحويلها لفضاء نابذ (عدد مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي العمومية حسب احصاء 2016 تبلغ مثلا 1927 في حين أن عدد مؤسسات التعليم الثانوي الاعدادي الخصوصي استطاعت ان تصل الى 1214)، كما أن ساعات عمل اساتذة التعليم الخصوصي تتجاوز احيانا 30 ساعة أسبوعيا مع عدم السماح لهم بالراحة أو الجلوس طيلة الحصص الدراسية عبر التلصص عليهم بكاميرات المراقبة التي تنصب وسط القاعات و بمحاذاة النوافذ وفي زوايا تترصدهم من أجل تسهيل عملية التخلص منهم، وتسند لهم العديد من المستويات مما يرهق كاهلهم و يستنزفهم سريعا و لا عجب في هذا ما دام متوسط عمر الأساتذة لا يتجاوز 63 سنة و هو سن التقاعد تماما، فالرأسمال اختار عدم مكافأتهم عن كل مساهماتهم في صناديق التقاعد، لأن شعلة تراكمه و نموه تستوجب امتصاص ارواح ضحاياه، زيادة على هذا فانهم يؤدون بالإضافة للتدريس جملة من المهام بما فيها نظافة الأقسام و مهام ادارية أخرى.

أما بشأن الأكاديميات الجهوية أو مديريات التعليم الاقليمية فهي لا تملك قائمة اسمية بأسماء الاساتذة المزاولين في المدارس الخصوصية و مؤهلاتهم و وضعياتهم الادارية، فبالأحرى مراقبة أجورهم أو ساعات عملهم والتصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبذلك تمكن أرباب هذه المؤسسات و عموم تجار تبضيع التعليممن استباحتهم في ظل وضعيتهم الهشة بالنظر لمنافستها الشرسة من طرف الأساتذة الممارسين بالمدارس العمومية والمتقاعدين و الأطر المستفيدة من المغادرة الطوعية .

بقي ان نشير بهذا الخصوص الى أن هذا القطاع حسب تصريحات ممثلي فيدراليته يشغل حوالي 183.000 عامل من مدرسين و سائقين و أعوان و اداريين، و قد كشفت جائحة كورونا أن جلهم غير مصرح به لدى صندوق الضمان الاجتماعي...

ان ما تعرفه شغيلة المدارس الخصوصية ليس أفضل حالا مما يعيشه عمال حراسة المؤسسات التعليمية و عاملات و عمال الاطعام و النظافة، هذه المهام التي اسندت لشركات المناولة منذ ان كفت الدولة عن التوظيف في السلاليم الدنيا بمبرر تحسين وضعية العاملين بالمؤسسات والمرافق العمومية، شركات مناولة لا تتردد في تفويض الخدمة لشركات أخرى تسهر على تدبير هذه الصفقات بشروط مهينة تسحق آدمية العاملين و لا توفر لهم استقرارا و لا خبزا، و هي تستهدف الشباب الذي هده الفقر و الجوع وسدت امامه كل أبواب الافلات من مخالب ضواري متعطشة للربح السهل و السريع، فهم أحيانا يدفعون مقابل تشغيلهم و يتلقون أجورا لا تستطيع الوفاء بسومة كراء شقة محترمة، و كيف لأجرة تتراوح ما بين 500 و 1000 درهم و تتوقف أحيانا لأشهر او حتى سنة بأتمها أن تفي بحلم كهذا، كما لا يصرح بهم لصندوق الضمان الاجتماعي وأحيانا يصرح للبعض بستة أيام في الشهر فقط في ظل تخاذل مفتشي الشغل عن القيام بأدوارهم، و يخضعون لعقوبات تأديبية من ابداع مسؤوليهم تبتديء من الاقتطاعات المزاجية و لا تنتهي بالتوقيف لمدد اعتباطية يقررها مسؤول الشركة حسب هواه.

زيادة على ذلك فان عددا لا يحصى من شركات الحراسة تتنافس على صفقات وزارة التربية الوطنية احيانا بثمن دون الحد الأدني للاجور ، و كأنها ستؤدي عملا مجانيا، و بمجرد فوزها بهذه الصفقة تباشر مفاوضات مع العمال السابقين بخصوص الأجور التي ستقدمها لهم شاهرة سيف التسريح واستقدام عمال جدد بأجور أكثر انخفاضا، و بانتهاء الصفقة تفاوض بأجور الشهور المتبقية من أجل توقيع اقرارات بتبرئة الذمة المالية للشركة مدعومة في ذلك بتجريم النشاط النقابي في هذا القطاع، حيث ان تأسيس النقابة يشكل مغامرة لا يمكن ان يقبل عليها احد، و عليه فان الحديث عن العطل السنوية و الراحة الاسبوعية و ساعات العمل الاضافية يعد ترفا و لغوا.

أما بشأن الاعمال التي تطلب من عمال الحراسة فهي بالإضافة الى حراسة الأبواب من الغرباء، تتأرجح بين ما تقوم به عناصر الشرطة القضائية من تفتيش والقاء قبض واستجواب وتلقي تصريحات، وما تقوم به فتوة حي شعبي من تعنيف و تهديد بالضرب و سب و شتم و غير ذلك، فالمشرع سعى بكل وضوح لضمان استمرار فراغ قانوني بهذا الشأن بالشكل الذي يمكن المستثمرين فيه و المستفيدين من خدماته من حسنات هذا الوضع، و بذلك فإن مديريات و اكاديميات التعليم تعمد الى استثمار هذا الوضع الشاذ من خلال تعمد تسترها على دفاتر التحملات بشأن الصفقة لاستغلال هذه الفئة من خلال تكليفها بمهام ادارية احيانا لتعويض الخصاص الفادح في أطر الحراسة العامة و النظارة بالمؤسسات التعليمية و النظافة و الطبخ و البستنة و غيرها، فكل أنواع المهام تسند لهم و هم أيضا حريصون على التنفيذ دون تذمر وعيا منهم بأن تقريرا انتقاميا من مدير المؤسسة كفيل بتشريدهم في اليوم الموالي دون أي ضمانات خصوصا و ان كل هذه الشركات الأقرب ل"شناقة" البشر ترصد بدايات تشكل أجنات التنظيم النقابي لاقتلاعها قبل أن تشب و تترعرع، وقد كشفت جائحة كورونا حجم الاستغلال الذي تتعرض له هذه الفئة التي تعد مجرد أدوات بالنسبة لهم حيث كلفت في مجموعة من المؤسسات التعليمية بمباشرة كل المهام التي تستدعي تفاعلا مباشرا مع مرتفقي المؤسسات التعليمية و مديرياتها الاقليمية و الجهوية أيضا، و كأن حيواتهم شأن ثانوي لا يستوجب أي قلق حالة اصابتهم بالفيروس، فقد كلفوا بتعقيم المؤسسات دون أي أقنعة واقية أو بدلة عمل لأداء المهمة التي أضيفت قسرا لمهمة الحراسة، ناهيك عن عدم تلقيهم أي تكوين أو معلومات بخصوص وسائل التعقيم المستعملة و خطوراتها أو سميتها و اجراءات الوقاية و السلامة و الحماية من رذاذها، و علاقة بالوضع الهش لهذه الفئة و الذي جعلها في وضعية استغلال لاإنساني مضاعف فإن اكاديمية التعليم بجهة بني ملال خنيفرة باشرت في الموسم الدراسي 2018/2019 على سبيل المثال عملية اخلاء تام لمؤسسات بعض المديريات منها مديرية بني ملال تحديدا من حراس أمنها وذلك بتعليمات شفوية من المدير الاقليمي لمدراء المؤسسات التعليمية لكي تضمن للشركة الجديدة التخلص من كل النقابيين في القطاع و انتقاء عمال جدد بشروط أكثر ربحية...

إن هؤلاء المعول عليهم لفرض احترام مدونة الشغل و دفاتر التحملات هم اول من يسعى لجرف كل مكتسبات هذه الشريحة من عمال المؤسسات التعليمية، و التي ينبغي أن تضع على رأس جدول نضالاتها ضرورة الادماج في أسلاك الوظيفة العمومية و التوحد مع رفاقهم الأساتذة المفروض عليهم التعاقد في نفس المعركة التي تقارع خيارات المؤسسات المالية المدبرة لشؤون البلد...

فئة أخرى من شغيلة المدرسة العمومية، نشأت على هوامش تدمير هذه الخدمة الانسانية و تسويقها، و هي عمال دور الطلبة و الطالبات و التي هي في طور الحلول محل الداخليات في الاعداديات و الثانويات فحسب احصائيات 2016 فان مجموع الداخليات هو 715 اما دور الطلبة و الطالبات فقد ناهزت 979، هذه الدور تعيش أساسا على منح التعاون الوطني و صدقات المحسنين و منح المجالس الجماعية و الجهوية التي تتحكم فيها أساسا مدى خدمة الجمعية المشرفة على الدار للأهداف الانتخابوية لرؤساء المجالس السابقة كما أنها تحاول في المقام الأول خدمة زبنائهم الانتخابيين في العديد من المواقع، الشيء الذي يجعل مواردها غير ثابتة و مرتبطة بجملة من المتغيرات، أما عمال هذه الدور فهم يتشكلون أساسا من طاقم للتسيير الاداري و عاملات طبخ و نظافة و حراس، كل هؤلاء يتم انتقاؤهم من القرى التي توجد بها هذه المؤسسات، و الجزء الأكبر من أجورهم يحصلون عليه في شكل مساعدات غذائية من المؤسسة، بمعنى انهم يعملون مقابل الطعام، جلهم غير مصرح به للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و لا يتقاضون أجورهم الا بعد انتهاء الموسم الدراسي في انتظار وصول منحة أو صدقة، انهم باختصار يعيشون على الصدقات أمام الصمت المشين لكل المؤسسات السابقة التي تتلقى سنويا الوثائق المبررة لصرف منحها و أوجه انفاقها بما فيها أجور العاملين التي قد تصل أحيانا ل500 درهم في الشهر الواحد...

اما بشأن شغيلة التعليم الأولي، فقد بلغ عدد التلاميذ المسجلين في الموسم الدراسي المنصرم بالتعليم الأولي حوالي 820 ألف تلميذ و تلميذة، حوالي 628.000 منهم في مؤسسات التعليم الخصوصي، فلا مصلحة تعلو فوق مصالح الرأسمال

يتبع في الصفحة 14

حول اليسار في امريكا الجنوبية

الجريدة

تعرف أمريكا الجنوبية تطورات هامة على مستوى الساحة السياسية وخاصة على مستوى الفعل اليساري ومستجدات تكتيكاته في التعاطي مع الحروب الامبريالية المتواصلة لمحاولة اجتثاث اليسار وتأثيراته.ولرصد بعض التطورات والأحداث الهامة نعيد نشر بعض من مقالات الرفيق الحبيب التيتي في الموضوع.

وصلت الثورة السندينية الى السلطة عبر كفاح مسلح في نيكاراغوا لكنها فقدتها بعد ذلك لما لجأت الى مرحلة امتحان الصناديق والانتخابات لان البرجوازية والطبقات الاجتماعية عميلة الامبريالية استطاعت استرجاع انفاسها ونفوذها.

حاليا تدور حرب اقتصادية من اجل اسقاط سلطة القوى التقدمية في فينيزويلا وهي الحرب تقودها البرجوازية الكبيرة في البلاد والتي استطاعت ايضا ان تحصد اغلبية مقاعد البرلمان.لكن الرئيس الشرعي نوكولاس مادورو استطاع ان يصمد وينظم المقاومة الشعبية واستعادة القوة والشرعية الشعبية عبر انتخاب مجلس تاسيسي يتكلف باستعادة الامور من يد الرجعية عميلة الولايات المتحدة.

الاستكانة الى اللعبة الديمقراطية خاصة في شقها الشكلي ينقلب الى سلاح يعصف بسلطة الشعب لما تتقوى الطبقات العميلة بالاجنبي.لذلك لابد من اكساب الديمقراطية طابعها العميق عبر ربطها الوثيق مع خدمة مصالح الاغلبية الكادحة وتعميق المكتسبات التي تحصن البلاد من الهيمنة الامبريالية.

يتداول الاعلام الامبريالي مشاهد العنف في شوارع كاراكاس ويتم الصاقها بالسلطة الشرعية ويتغاضى عن ميليشيات المعارضة بما فيها ما وقع مؤخرا لما قطعت ميليشيات المعارضة المدججة بالاسلحة الطريق على المشاركين في الاستفتاء على المجلس التاسيسي . لقد استطاع اكثر من 500 مصوت التغلب على تلك الحواجز عبر سلك طريق اخراضطروا معه قطع النهر سباحة.

ان للديمقراطية الشعبية قوانينها ومعاركها وهي نضال مستمر يتطلب التعبئة الدائمة للكادحين من اجل حمايتها.

تجربة جديدة للفارك بكولومبيا

نتابع باهتمام التحولات التي قررها التنظيم المسلح بكولومبيا من تجربة الكفاح المسلح الى النضال الاجتماعي السياسي بطرق اخرى.

هل هو فقط تكتيك تغيير البندقية من كتف الى آخر ام هي قطيعة مع السابق؟

سبب هذا الكلام هو ترشح تيموشينكو لرئاسيات كولومبيا وبداية حملته الانتخابية.

نشرت مجلة الفجر مقالا قصيرا لكنه مفيد وهو يعرض اهم نقاط برنامج الحملة .

الرئيس السابق لحرب العصابات في كولومبيا يترشح للانتخابات الرئاسية.

يوم الأحد الماضي، 27 يناير القوة الثورية بالتناوب للكمونات (فارك)، وهو الحزب السياسي المشكل من قبل مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية-الشعب جيش (فارك -EP)، أطلقت ترشيح للرئاسة رودريجو لونذونو، ويعرف أيضا باسم تيموشينكو، الذي يشكل حجر الزاوية الجديد في التاريخ السياسي لكولومبيا.

وقال لونذونو فى تجمع فى العاصمة بوغوتا "فى تجمع حزبى، للقوة الثورية البديلة المشتركة، اتعهد بقيادة هذه الحكومة الانتقالية ".

بعد 50 عاما من الكفاح المسلح، يخطو الحزب الجديد اول خطواته في الساحة الانتخابية كمرشح للرئاسة في الانتخابات المقبلة من 27 مايو.

رودريجو لونذونو اتشيفيري، المعروف باسمه الحركي "تيموليون خيمينيز" أو "تيموشينكو"، هو طبيب القلب الذي كان القائد الثالث والأخير من مقاتلي الفارك -جيش الشعب حين تم حله في عام 2017.

وقال لونذونو فى اعلان حملته "اننا نعرف ان الناس فقدوا الثقة فى الحركات السياسية او الاحزاب". واضاف " وذلك مفهوم لانهم خدعوا لعقود كثيرة ".

وقال "لهذا السبب فان فارك ترشح للانتخابات لكسر هذا النمط حيث تستخدم السياسة لتصبح مصدرا للاغتناء باموال الشعب". واضاف ان "القوات المسلحة الثورية الكولومبية اجاءت لافتتاح شكل جديد من السياسة يضع الشعب فى قلب الدولة".

وانتقد عدم المساواة وأكد العمل الذي قامت به الحركات الاجتماعية لرفع مستوى الفقراء والطبقة العاملة. وقال "ان اقتصاد البلاد منظم بطريقة تجعل رأس المال الكبير والبنوك وشركات التأمين وشركات البناء وكبار ملاك الاراضى والحشود تزيد ثرواتهم يوما بعد يوم" البؤس يكبر.

وقال لونذونو ان الذين حاولوا تحويل البلاد قتلوا. بيد

ان فارك على استعداد لتحمل المخاطر. وقد قتل مسلحوها بالفعل.

وانتقد زعيم فارك الحكومة لقيامها بحملة التشهير ضد المنظمة والعقبات التى تعترض اتفاقيات السلام قبل تقديم مقترحات الحزب لصالح الناخبين.

"لكل كولومبي الحق في السلامة الجسدية والمعنوية والحياة الكريمة، لكل شخص الحق في الحصول على دخل الكفاف الحيوي، وسوف نضمن ذلك في حكومتنا".

" لا يمكن ان يوجد هناك احد لا يعترف له بعمله وكدحه.. ان الوطن يضمن الاعتراف بالعمل المنزلي المقدم في المقام الأول من قبل النساء وبعض الرجال يتم الاعتراف به ومدفوع الاجر. هذا صحيح، والعمل الصامت وغير مرئي للعديد من الامهات يجب ان يحصل على مكافأة، ونحن نعلم أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام إذا كان هناك الجوع، ونحن سوف نقوم بالقضاء عليه ".

" لا يمكن القيام به! "، " انها ديماغوجية! "، "انها الشعبوية،" هكذا يصرخ اصحاب الامتيازات، كما هو الحال دائما. ردنا على ذلك هو أننا نستطيع، بفضل القوة المشتركة".

" نعتقد أنه أمر أساسي لإعادة توزيع نتاج العمل الوطني توزيعا عادلا، وإذا فعلنا ذلك، ونحن نقاتل ضد الفساد الذي يصيب الميزانية الوطنية (ويقدر الخبراء أنه يمثل نحو 50 مليار بيزو الكولومبية سنويا)، يمكننا ويجب علينا الحصول على الموارد التي يحتاجها الفقراء للعيش بكرامة.

وأضاف أن "الرعاية الصحية حق حيوي لا يتعلق بشركات الرعاية الصحية ورأس المال الخاص"، وأن "الرياضة والترفيه هي حقوق لا رفاهية" كل البلد.

وأخيرا، أعلن لونذونو أنه سيسافر إلى كولومبيا لتعزيز الحملة والحوار مع الناس لتطوير مقترحات الحزب.

اليمين المتطرف يفوز في الانتخابات الرئاسية في كولومبيا لسنة 2018

يوم الاحد 17 جوان فاز اليميني المتطرف ايفان دوكي بالرياسيات الكولومبية بحصوله على 54% من الاصوات على منافسه كوساتافو فرانشيسكو بيترو اورريغو 41.8%

اليساري وعضو سابق في قوات حرب العصابات حركة 19 ابريل - تأسست سنة 1970 وتم حلها سنة 1990 - وعمدة بوغوتا 2012 - 2015.

ومعلوم ان اليمين المتطرف في كولومبيا اشتهر بترويعه للشعب الكولومبي وبعمالته للولايات المتحدة الامريكية وبعدائه للفكر التقدمي.لقد سبق لانصار الرئيس اليميني المتوج اليوم ان نظموا حفلة احراق الكتب سنة 1985 في مدينة بوكارامانغا حيث احرقت مجلات البورنو ومؤلفات غارسيا ماركيز وجان جاك روسو وماركس.

كل الدعم لاستكمال مهام الثورة في فنزويلا

اهم المؤشرات المتاحة اليوم تقول بان الانقلاب المدبر من طرف ادارة ترامب في فنزويلا قد فشل. فما هو واجب الماركسيين في العالم تجاه هذه الثورة؟ اعتقد دورنا هو ان نقول لأصدقائنا وعلى رأسهم الرئيس نيكولا مادورو ما قاله يوما ماركس لثوار كمونة باريز. لقدقال ما مفاده: فشلت ثورتكم لأنكم وقفتم امام باب البنك المركزي، فشلتم لأنكم لم تستولوا على البنك والمركزي لتؤمموه ولتقوموا بالثورة الاجتماعية وتنقلوا ملكية وسائل الانتاج والثروة الى ايدي الطبقة العاملة والشعب واكتفيتم بالثورة السياسية واستوليتم فقط على السلطة السياسية.

هكذا يجب ان نتكلم ونحاور رفاقنا هناك، يجب ان نقول لهم بكل رفاقية وصدق وبدون محاباة ما تجمع من دروس التاريخ ومكتسبات نضلات الشعوب والطبقة العاملة خصيصا: هذه فرصتكم لتجذير الثورة بدون لجلجة ولا تردد. عليكم باستكمال مهام الثورة وذلك بتعميق اهدافها والاعتماد على الجماهير صانعة التاريخ. عليكم اعلان قيام ديمقراطية الشعب التي بها يصبح سيد نفسه وبها يمارس سلطته ولا يقتسمها مع سواه.عليكم تسليح الشعب فكريا وماديا لكي يستطيع الدفاع على وطنه ويدحر الاعداء في الداخل او الخارج. ان بلدكم بات في مرمى الولايات المتحدة وهي لن تدعكم تنعمون بالاستقلال وتقرير مصير شعبكم. غير ذلك هو انتحار للثورة وتساهل مع العملاء للولايات المتحدة بزعامة الكلب ترامب. انها مناسبة تاريخية يجب تدارك الاخطاء التي سهلت المؤامرة الحالية. انها لحظة اعطاء الثورة طابعها الطبقي ووضعها على سكة طريق الثورة الاشتراكية والإقلاع عن الشعبوية. لكم من الخبرة في بلدكم وبلاد الجوار ما يساعدكم على الانتصار على هذه الموجة الجديدة من الغدر والخيانة والتكالب الامريكي الامبريالي.

ان الماركسيين في العالم يعتبرون انفسهم سند ودعم لثورتكم ولن يخذلوكم. سيدافعون على حريتكم ويحاربو التدخل الامريكي في شؤونكم لان انتصاركم انتصار لهم وهزيمتكم انتكاسة لمشروعهم. ان قلوب واعين كل التقدميين في العالم تتابع اخباركم وتتمنى لكم الانتصار وسحق الخونة

الامبريالية تلعب على المكشوف

لضرب النظام التقدمي في فنزويلا اعلن رئيس البرلمان تنصيب نفسه رئيسا للدولة.ضد الرئيس المنتخب بأغلبية من الشعب.سارع دونالد ترامب رئيس الادارة الامريكية بالاعتراف بزعيم الانقلاب عن الشرعية في فينزويلا وترامب يحث رؤساء الدول الاخرين على اتخاذ نفس الموقف. المستجد اليوم هو دعوة البنط الدولي للاعتراف بالرئيس الانقلاب ضد على نيكولاس مادورو الرئيس الشرعي للبلاد.

تنقلب الرأسمالية على الديمقراطية لما تكون غير مناسبة لمصالحها.يخرج البنك الدولي من جلباب المصالح المالية ويكشف وجهه الحقيقي. رغم كل هذا تجد من بين المغفلين الذي يؤمنون بالديمقراطية البرجوازية اكثر من البرجوازية نفسها.

لذلك لم يعد مقبولا للشرعية في فينزويلا ان تقف مترددة عن دفع نفسها الى الوجهة الحقيقية وهي الغاء حق الخونة في التعبير او المشاركة في تسيير شؤن البلاد والشعب قبل المحاسبة .

اما نحن والبنك الدولي فهي نفس القصة لكنها مغلفة بالمساحيق حتى اللحظة وغدا ستزول ينكشف نفس الوجه الذي ظهر في حالة فنزويلا.

الديمقراطية وحرية التعبير في المغرب... سياسة تفقير الشعب ما الغاية؟

سيدي السباعي

إذا كانت جائحة كورونا قد شكلت موضوع بحث علمي لدى جزء كبير من هذا العالم، فإن الأمر يختلف في المغرب، إذ أن المخزن حولها إلى كبسولة للسفر والعودة إلى الزمن الماضي، فما نشاهده اليوم من استمرار سياسة التفقير التي ترتكز على التجويع وقمع لحرية التعبير من قبل المخزن المغربي في حق شعب يرى أن انتشار كورونا أهون من وضعه الكارثي الناجم عن سياسات الدولة المخزنية ، والتي تصادر بشكل واضح حقوق الطبقة العاملة وكافة فئات الشعب المسحوقة، بل تذهب بالمغرب إلى فترة ما قبل 20 فبراير 2011 وهي تقوم بمصادرة الحقوق البسيطة التي حققتها الحركة.

في الوقت الذي كان من المفروض أن تتحمل فيه الدولة مسؤولياتها والتزاماتها السياسية في الوقوف إلى جانب أكثر من نصف المغاربة الذي يعانون التفقير، لقد أثبت الواقع أن الدولة واقفة فعلا وبقوة لكن إلى جانب الباطرونا لحماية لمصالح الرأسمالية العالمية مقابل ترك الشعب المفقر في مواجهة الجائحة والطروف الإقتصادية والإجتماعية المزرية، والدليل على ذلك الاستغلال البشع لظرفية جائحة كورونا من قبل المخزن والباطرونا، حيث تسعى جاهدة إلى تمرير عدة مشاريع قوانين والمصادقة عليها داخل البرلمان المغربي رغم تراجعها بعد أن شعرت بالإحراج في تمرير مشاريع قوانين أخرى والإكتفاء بتأجيل مناقشتها.

جشع الباطرونا ووحشية السياسات النيوليبرالية الممارسة على المواطن المغربي جعلته في مواجهة يومية مع الظلم والتفقير والاقصاء وإثقال كاهله بالضرائب ، تطبيقا لإملاءات المؤسسات الرأسمالية الدولية، كصندوقي النقد والبنك الدوليين، وبالنسبة لهم من غير المهم أن تهتم سياساتهم، بمعاناة الشعب المغربي في ظل ظروف اقتصادية تنتج الريع والتفقير والبطالة واللجوء إلى قوارب الموت بحثا عن العيش الكريم والكرامة.

تلك المؤسسات تثقل خزينة الدولة المغربية بالديون، حتى تفرض تطبيق إملاءاتها وسياساتها بالمغرب، وهي نفسها تنتج تقارير عن وضعيات اقتصادية واجتماعية هي في الأصل سببها، على سبيل المثال في تقرير لصندوق النقد الدولي سنة 2019 ، جاء بأرقام جد خطير:

- 18% من سكان المغرب، أي ما يقارب ستة ملايين مغربي يعيشون في الفقر.
- 25 % أي ما يقارب ثمانية ملايين مغربي يعيشون تحت عتبة الفقر.
- 40 % أي 13 مليون مغربي يجدون صعوبة في الحفاظ على على أسلوب حياة المتواضع.

هذا النوع من التقارير بالنسبة لي دليل إدانة واضح ويبرز بالملموس تحكم الباطرونا في ثروات وخيرات البلاد، وهي بمثابة دعوة صريحة لمزيد من الديون وطبعا مزيدا من الإملاءات التي تليها الخطابات إياها التي تنادي بالإصلاحات والأوراش التنموية وتعزيز الحكامة وغير ذلك من الأساليب التي تندرج ضمن قاموس التضليل والتطبيل الإعلامي المخزني، وفرض السياسات اللاوطنية واللاشعبية، التي ستزيد بكل تأكيد من وضعية تفقير المغاربة، في حين أن الشعب يكفيه فقط أن يمتلك السيادة على ثروات وموارد وطنه.

ففي الواقع المغرب يعيش أزمة حتى لو لم تخرج الجائحة إلى الوجود، والجائحة لم تفعل سوى أنها أظهرت الوجه البشع لبنية المخزن وأكدت بما لا يدع مجالا للشك أن الدولة المغربية لن تخرج عن سياق مبادئ النظام الرأسمالي العالمي وفي مقدمته مبدأ " **الأرباح قبل الأرواح** ".

إن ما يعيشه المغرب اليوم أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية تبرز إمكانية تحريك عجلة الصراع الطبقي في المغرب، في مواجهة من ينهشون ثروات البلاد دون التفكير في مصلحة الشعب المغربي ، يهربون ويراكمون الثروات والأموال في البنوك الخارجية، وطبعا يلعب المخزن الدور الكبير في

حمايتهم من خلال قمع الأصوات التي تفضح سرقة ونهب المال العام وتنادي بمحاسبتهم أمام القانون والشعب المغربي.

وهذا الوضع يجعل المغرب يعيش تراجعات خطيرة على مستوى حقوق الإنسان وحرية التعبير تعود به إلى حقبة ما قبل دستور 2011، باستعمال كافة الوسائل القمعية المعهودة من قبل المخزن وأدواته التافهة المحسوبة على الإعلام، والتي تؤدي دورها في استهداف الأصوات الحرة بحملات تشويه تروم عزلها الأخلاقي عن المجتمعات أولا لتمهد اعتقالها فيما بعد وما تعرض له الصحفيين عمر الراضي وسليمان الريسوني نموذج واقعي لهذا الأسلوب.

ما يثير الاستغراب هو أنه وفي الوقت الذي يجمع فيه الكل داخل المغرب وخارجه على كارثية الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتتحدث عديد المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية في تقاريرها عن تراجع كبير للحريات العامة في المغرب، تخرج بعض الأصوات ليس دفاعا عن الديمقراطية وحرية التعبير، بل لتلميع صورة المخزن بالحديث عن كون الدولة المغربية تعيشها مرحلة البناء الديمقراطي، لا ندري كيف شاهدوا هذه الديمقراطية في دولة لا يزال فيها المواطن رعية ومحروم من أبسط حقوقه، بل إنهم حتى أعضاء في منظمات وجمعيات حقوقية محروم حتى من حقها في الحصول وصولات الإيداع القانوني، بل تتعرض دوما لحملات التشويه واعتقال مناضليها ومناضلاتها.

تلك المؤسسات تثقل خزينة الدولة المغربية بالديون، حتى تفرض تطبيق إملاءاتها وسياساتها بالمغرب، وهي نفسها تنتج تقارير عن وضعيات اقتصادية واجتماعية هي في الأصل سببها

واقع يبعث على التساؤل عن شكل وماهية هذه الديمقراطية التي يطبلون لها، في ظل انعدام حرية التعبير والتراجع الكبير الذي تعرفه الحريات العامة، وتسريح آلاف العمال والعاملات بالإضافة لمحاولات تمرير القانون التكبيلي للإضراب، وتمادي المخزن في قمع الصحفيين والصحفيات، دون أن ننسى حملات التشويه والإعتقال في صفوف رواد وسائل التواصل الإجتماعي. لماذا كل هذا؟ لأن المخزن يدرك أن توسيع هامش حرية الصحافة والتعبير، يعني سرعة تحريك عجلة الصراع الطبقي في المغرب وزيادة منسوب الوعي الثوري لدى الجماهير الشعبية، وما التضييق على حرية التعبير وكبح أي محاولة للبناء الديمقراطي في البلاد إلا خدمة مباشرة من الباطرونا بالتواطؤ مع الحكومة خدمة للسياسات النيوليبرالية المتوحشة التي تمليها المؤسسات الإمبريالية الدولية هدفها تكريس هيمنة هذه الأخيرة على ثروات البلاد وتفقير أولاد وبنات الشعب المغربي الذي لا يملك السيادة على ثروات بلده.

في اطار اهتمامنا بالحركة النقابية عامة و بقطاع التعليم خاصة لما له من أهمية في معادلة الصراع العام، وما يعرفه من تحولات عميقة على خلفية استهدافه بمخططات(الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الرؤية الاستراتيجية؛ قانون الإطار، ...) تسعى إلى تسليعه في سوق المعرفة ، والوقوف على واقع المقاومة التي تتميز بالتشتت والتردد والنقابوية وضعف القدرة التأطيرية للنقابات التعليمية ؛بالاظافة الى التطورات التي تعرفها الطبقة العاملة في قطاع التعليم، نستضيف الرفيق عبدالله غميمط مستشار في التخطيط التربوي وعضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي ؛مناضل سابقا في اطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وهو الكاتب المحلي للنهج الديمقراطي فرع تازة.

1 ما الصورة الحالية لقطاع التعليم وما مميزات وخصائص الموارد البشرية بالقطاع ؟

إن حجم الانفاق العمومي بقطاع التعليم والبحث العلمي يظل ضعيفا، وحتى ما يتم رصده في إطار ميزانية القطاع لا يتم إنفاقه في الحاجيات الحقيقية. وفي ظل الأزمة الوبائية،انكشفت أزمة المدرسة وهشاشتها وانحرافها عن وظيفتها التقليدية، وتم اللجوء إلى **"التعليم عن بعد " كإجراء**، يدعون أنه يجيب على مشكل توقف التعليم الحضوري، لكن في الحقيقة هو مخطط يرمي إلى إعادة هيكلة النظام التعليمي بما يستجيب لحاجيات الاقتصاد الرأسمالي وشركاته.

قطاع التربية والتعليم قطاع اجتماعي مهم، على عاتقه مهمة صياغة وتطوير المواطن المغربي فكرا ومهارة، والتأثير في المجتمع في صراعه مع الدولة.

وأمام تزايد عمليات تفكيك قطاع التعليم، أصبحنا أمام تعليم بسرعات متعددة وأنواع مختلفة :

* عمال التربية بالقطاع الخاص، الذين توسعت قاعدتهم الاجتماعية بفعل سياسة تشجيع الخوصصة من لدن الدولة حتى أصبح عددهم ماياهز 140 ألف أجير وأجيرة، يتوزعون بين المدرسين والمدرسات والسائقين والمرافقات والمنظفات والحراس، يشتغلون بأجور زهيدة في غياب تغطية صحية وعدم احترام كل مقتضيات مدونة الشغل،وفي مقدمتها حقهم في التنظيم النقابي، مما عزز منسوب استغلالهم وقهرهم، منتجين أرباح مهمة لباطرونا القطاع.

* نساء ورجال التعليم الموظفون، عددهم يناهز 170 ألف، أغلبهم قضى في العمل سنوات تفوق 20 سنة، وبفعل السياسات التراجعية بالقطاع، وأمام ضعف المقاومة النقابية؛ تسرب إليه اليأس، مما أدى بهم إلى العزوف عن العمل النقابي، واستكانوا إلى الوقوف خارج دائرة الاهتمام الفعلي بالمشاركة في الصراع الاجتماعي داخل القطاع بأفق إسقاط المخططات الطبقية وتحسين شروط عملهم، وهذا ما شجع الدولة على التسريع في تنزيل كل خططها الهجومية على التعليم العمومي.

* في سياق الخوصصة الجارية بقطاع التعليم، تشكلت طبقة عاملة مكونة من عمال وعاملات النظافة والحراسة والطبخ؛ الذين ينتشرون في كل المؤسسات التعليمية والمرافق الإدارية التابعة للقطاع، لهم علاقات شغلية مع شركات المناولة عبر عقود مؤقتة؛ لا تحترم قطعا قانون الشغل المغربي على علاته،وتتميز وضعيتهم باللاستقرار الاجتماعي والنفسي، إضافة إلى أنهم ممنوعون من العمل النقابي؛ تحت مرأى ومسمع السلطات الشغلية والإدارية، وهو ما خلق جيشا مهما يعيش تحت نيران الاستغلال الطبقي، والمحتاج لبناء أداته النقابية في مواجهة الرأسمال الريعي.

* مربيات التعليم الأولي اللواتيأصبحنيشكلن قاعدة مهمة من المتضررات من سياسة الدولة بالقطاع، حيث البعض منهن يشتغلن في القطاع بعقود مع الوكالة الوطنية للتشغيل بأجور العار وغياب الحماية الاجتماعية؛ والبعض الآخر يشتغلن مع جمعيات تحرمهن حتى من هذا الأجر الهزيل، فهذه الفئة تشكل قاعدة عريضة مستغلة ومفقرة رغم ادعاءات الدولة ووزارتها باستراتيجية تعميم التعليم الاولي في أفق 2027.

للخروج من واقع التشخيص، علينا تفعيل منظومة المقاومة الجماعية للحرب الطبقية التي تباشر على نطاق أفقي في قطاع التربية والتعليم، من خلال تنظيم عمال وعاملات النظافة والحراسة والطبخ وعمال التعليم الخصوصي ومربيات التعليم الأولي وتأطيرهم نقابيا على قاعدة مطلب إدماجهم في قطاع الوظيفة العمومية؛ وتوفيرالشروط الملائمة للعمل.

* الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد: فئة من المدرسات والمدرسين أغلبهم شباب وشابات، دفعتهم الظروف الصعبة لواقعهم الاجتماعي، وانكماش سوق الشغل في الوظيفة العمومية إلى ولوج قطاع التربية والتعليم تحت إكراه نظام العقدة. وأمام جحيم هذا التشغيل، شكلوا أداتهم النقابية "التنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد" التي استطاعت في ظرف سنتين ونصف أن تصبح رقما حقيقيا في الصراع الاجتماعي بالقطاع، وهو ما عزز التفاف المعنيين والمعنيات حولها بشعار الإدماج في الوظيفة العمومية.

في ظل هذا العدوان الذي يباشره النظام المخزني على قطاع التعليمبرهانات البنك الدولي وشركاؤه، يفرض على اليسار العمالي الخروج من واقع التشخيص،والانتقال إلى إطلاق مبادرات المقاومة الجماعية للحرب الطبقية التي تباشر على نطاق أفقي في قطاع التربية والتعليم، من خلال التنظيم النقابي لعمال وعاملات النظافة والحراسة والطبخ وعمال التعليم الخصوصي ومربيات التعليم الأولي والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، على قاعدة مطلب إدماجهم في قطاع الوظيفة العمومية، وتوحيد صيغ الفعل النقابي .

2 هل يمكن الحديث عن طبقة عاملة بالتعليم ؟ بالقطاع الخاص أو القطاع العمومي؟

أظن أمام واقع البلترة التي تتعرض لها شغيلة الوظيفة العمومية عامة وقطاع التربية والتعليم خاصة؛ وفقدانها للعديد من الحقوق والحريات، وبروز شغيلة القطاع الخاص بالقطاع التي تعيش الفقر والاستغلال الممارس من طرف الرأسمال الموجه لسياسات الدولة في هذا القطاع، يمكن اعتبار أننا أمام قطاع شكلا ينتمي للوظيفة العمومية ولكنه قاعدته الاجتماعية من العمال والعاملات تتسع يوم بعد وتتجاوز كل أرقام الموظفين، مما يستدعي من مناضلي ومناضلات الطبقة العاملة إلى الانكباب الفعلي على الإعداد لبناء نقابة عمال التربية في أفق منظور، لما لها من دور في تصحيح الوضع الاجتماعي والتربوي للقطاع .

3 تتجدد الوسائل والاستغلال واحد، كيف تفسرون العلاقة بين المستغِلين والمستغَلين؟

بالطبع، منذ عقود، الاشتباكات الاجتماعية تتجدد داخل القطاع بين المتضررين من السياسة التعليمية، والقائمين عليها، من منطلق أن الدولة في إطار علاقتها التبعية؛ لا تغير سياساتها العمومية في اتجاه ما يخدم التعليم العمومي، بل كل مرة تقوم بإعداد إصلاحات تراجعية عن توفير الحق في التعليم والتكوين، والشروط الملائمة للتمدرس والتدريس؛ وهو ما يبرهن عنه الواقع الموضوعي رغم المساحيق التي تقدم بها. وبتسليط الضوء على هذه المخططات التي تم تطبيقها في قطاع التعليم، والوقوف على كل تداعياتها على مكونات العملية التعليمية/التعلمية يتضح أن الأجور ووسائل العمل وظروف ممارسة التدريس وجودة المناهج الدراسية في تراجع مستمر (مثلا أستاذ يدرس أقسام مشتركة؛ أستاذ متحرك يدرس في مؤسستين أو أكثر، أستاذ يدرس أكثر من مادة، إطار إداري يدبر المؤسسة لوحده، مفتش تربوي يشتغل في أكثر من مديرية أو أكثر من أكاديمية ، ممون يدبر مرفق الاقتصاد في أكثر من مؤسسة، عامل الحراسة يقوم بمهام متعددة داخل المؤسسة؛ عاملة النظافة تشتغل في أكثر من مؤسسة، طباخة تقوم بمهام الطبخ وإعداد الخضر واللحوم والسمك، وغسل الأواني، وتنظيف قاعات الأكلداخل مرفق الداخلية...). ورغم تنويع وسائل استهداف شغيلة التعليم بمختلف مواقع عملها في خبزها وصحتها ومعاشها وعيشها، يبقى حجم الاستغلال في تزايد، وخاصة في غياب معبر طبقي للطبقة العاملة قادر على تعزيز وتجدير الحركة النقابية عامة وبقطاع التعليم خاصة، مما جعلها عرضة لكل أصناف التضييق والعدوان عليها في الحق في التنظيم والحقوق المادية والمعنوية .

4 هل يمكن لقانون الإطار أن ينهض بالتعليم في بلادنا بالنظر لطبيعة النظام السياسي؟

في سياق وضع تعليمي يتسم بالعديد من مؤشرات الأزمة أو فشل كل المخططات السابقة، يخرج قانون الإطار 51/1 دون أن يقدم حتى تشخيصا موضوعيا لأزمة التعليم وأسبابها، بل اكتفى بالإحالة على المرجعيات السالف ذكرها في الميثاق والبرنامج الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية ، منزوعة من كل الخلفيات الحقيقية التي استلزمت وضعه في السياق الراهن. مما يسائل قدرته على تجاوز هذه الاختلالات في المدة الزمنية المعلنة لتنفيذه، كما يسائل بالمثل سلم أولوياته، ورهاناته الفعلية للنهوض بأوضاع التعليم. والغريب في أمره هو أن هذا القانون لا زال يتحدث عن " مواصلة تفعيل اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة على المستوى الترابي" (المادة 37) دون استحضار الجهوية ولو من باب البروباغندا السياسية لموضوع الجهوية .

من خلال مضامين قانون – الإطار فهو أكد على ولائه لأسس الميثاق الوطني للتربية والتكوين، رغم أنه فشل في تحقيق يحقق أهدافه التي أجمع عليها بعض مكونات الطيف السياسي والنقابي.

في زمن الميثاق والمخطط الاستعجالي تقهقرت مؤشرات التعليم بشكل جلي؛ وأصبح ترتيب المغرب دوليا في تراجع مستمر، سواء على مستوى تحصيل المعارف الأساسية، أو المهارات والمدارك اللغوية، أو على مستوى تحقيق جودة التعليم ونجاعته، أو على مستوى تعميمه، أو ربطه بالتنمية. ناهيك عن تدهور غير مسبوق في منظومة القيم.

ولجأ إلىإقرار مبدأ المساهمة في تمويل التعليم العالي بصفة تدريجية، من خلال إقرار رسوم للتسجيل بمؤسسات التعليم العالي في مرحلة أولى وبمؤسسات التعليم الثانوي.

ونص كذلك على إحداث " صندوق خاص لدعم عمليات تعميم التعليم الإلزامي..يتم تمويله من طرف الجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية ومساهمات القطاع الخاص وباقي الشركاء، يصرح القانون نفسه بإقرار" رسوم للتسجيل بمؤسسات التعليم العالي في مرحلة أولى، وبمؤسسات التعليم الثانوي التاهيلي في مرحلة ثانية، وذلك وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل والقدرة على الأداء".

يتعلق الأمر إذن ، وبشكل صريح، بإلغاء مجانية التعليم العالي والثانوي . كما أنه لم يحسم الإشكالية اللغوية، حيث ظلت عبارات من قبيل " الهندسة اللغوية "، و" التناوب

يتبع في الصفحة 15

رسالة المربي

نور الدين بيلا

▪ لأكتب قبل موتي أو جنوني، أو ضمور يدي من الاعياء
خوالج كل نفسي، ذكرياتي، كل أحلامي وأوهامي
وأسفح نفسيَ الثكلى على الورق
سيقرأها شقي بعد أعوام وأعوام
ليعلم أن أشقى منه عاش بهذه الدنيا
وآلى رغم وحش الداء والآلام والأرقِ
ورغم الفقر أن يحيا.".

كم استفزني الشاعر بدر شاكر السياب عبر الشاهد "لأكتب"، على الرغم من محاولات التهرب بذريعة أداء الواجب دون الالتفات إلى الوراء، لكن الفلاح عندما يغرس البذرة يتفقدها ويرعاها إلى أن تصبح يانعة، خاصة أن بذوري أدمية تتفاعل مباشرة مع كل هبة أو نسمة تصدر من مربيها وكأنها معنية بها دون غيرها فتتشربها وإن كانت أحيانا تتظاهر بلا مبالاة لتستفزك أكثر حتى تخرج ما بجعبتك.

كذلك كنتَ وأنت تجلس تدون ما أخطه - يخطه المتعلمون على اللوح أو ما ينفلت من حكم وأمثلة عرضية موازية للمقام،تعطشك إلى المعرفة كان يفوق أحيانا قدراتك الاستيعابية وكأنك تستعجل اشباع نهمك المعرفيّ - التربويّ حتى الثمالة،إصرارك زادني يقظة وحذرا نفسيا حركيا قبل الحذر المعرفيّ مخافة انحراف الرسالة عن خطها التربويّ ويصبح العرضي قاعدة أو أسا تَبني عليه قدراتك السلوكية،مصرا على البناء، ترفض التلقين عبر أسئلتك المشاغبة التي تؤكد أنك في الطريق الصحيح.

نعم كم راودتني فكرة: لا جدوى ما أقدمه لكم من تحصيل دراسيّ متآكل، ولكن حماسك زرع نقطة أمل في غلس المنظومة التربوية التيئيسية، وجعلتَني استمر ولو متوهما أن البضاعة لم تنتَه صلاحيتها،وإقناع المتعلم بجدواها، والتي على أية حال أفضل من لعنة الظلام والبحث عن مشجب للفشل والتدني، بل طموحك نحو التفوق والتميز المدعومين بالتحدي، فرض علي مسايرتك سندا موجها حتى لا أكون جبانا أتخلى عنك وأنت تتعطش إلى المعرفة والتدقيق، تبحث عن القدوة المثال، فما كان لي أن أقدم لك عملة مزيفة، ازداد حماسي ومثابر تيليكون المعدن أصيلا حقيقيا كما تصورته، بل حفزت زملاءك فانخرطوا في جو حميميّ تجاوز حدود الفصل الدراسيّ،فكم استوقفني متعلمون وقد انخرطوا في حياتهم المستقبلية عبر وظائف، وحرف، ومهن متنوعة وما زالت تلك اللحظات التي جمعتنا بصدق وتفانٍ موشومة في مخيلتهم، وكانت أسعد من الكم المعرفي الذي تشربوه سلوكا ومواقف،وكم تأسفت على قصر فترات التحصيلالدراسيّ التي صرمت حبل تواصلنا المرتقب وفق الزمن الدراسيّ الذي نسترق منه لحظات وجيزة تمتن أواصرنا، وتقرب المسافات التي شرخها ضغط المقررات الدراسية وهاجس الامتحانات الاشهادية التي كانت همَّ تعاقدنا، وأنت حديث العهد بالتعليم الثانويّ التأهليّ تمنيتَ لو أستمرُّ معك مدرسا للمادة فيما تبقى من سنواتك الدراسية، فابتسمت وقلتُ: ستغير موقفك مع أستاذ المادة "الجديد"، وجزمت أن ذلك لن يحصل،فإذا بك تجدني ممتدا عبر الآخر دون تكرار، ويتأكد لك ان الاستثناء عندنا هو القاعدة، أخذت نورا استضأت به في غيابات بحر المعرفة المُصطفى، وتفوقك زادك فخرا وزهوا، فكانت البشرى تنتظرك بكل أبعادها، مستمتعا بطلحها المنضود، مفعما بالسعادة الحاضنة، تسير بخطوات ثابتة نحو الفتح المبين، مغمورا بنعيم هذا الشمل الفسيفسائيّ،لأننا ببساطة نتقاسم التصور نفسه حد الحلول، نهدم لنبني، ننطلق من مبدأ راسخ:التربية على القيم تبنى ولا تعطى، تشبعنا بالكفاية الاستراتيجيةفتشربنا الحس النقديّو التكوين الذاتيّ، والتماهي مع القيم الإنسانية والروحية، والمثل العليا للمنظومة التربوية كما يجب أن تكون، لاكما هي كائنة، نقتطع أوقاتنا من زمننا الشخصيّقضمات لنجدد الوجد الصوفيونتقاسم أفراحنا،ونهب قبل أن يئن مريضنا، فالحلول الصوفي جعلنا نسخة واحدة متراصة في اختلاف متناسق،لا يكتمل أحدنا دون غيره، بل غبطة الآخر في محيط المؤسسة زادنا توهجا وتحول القبس شعلة تسري في دماء المربي الغيور على المدرسة العمومية.

والعود لو لم تطب منه روائحه*** لم يفْرق الناس بين العود والحطب

تتمة مقال الطبقة العاملة في المدرسة المغربية دراسة كمية و نوعية

الذي استباح حتى رياض الأطفال، فالهدف الأساسي هو توجيه المتعلمين صوب مدارس السوق ولذلك فان تعرية القطاع العمومي تدشن منذ مراحل مبكرة. يشغل هذا القطاع حوالي 263.335 مربي ومربية، تعتمد شغيلته أساسا في رياض الأطفال المقامة في الأحياء الشعبية على الواجبات الشهرية للمستفيدين، اما رياض الأطفال الخاصة بالشرائح العليا من البورجوازية المتوسطة والكبرى فهي مؤسسات تشغل أعدادا مهمة من المربين و المربيات يعيشون أوضاعا شبيهة برفاقهم في المدارس الخصوصية بما فيها عدم اعتماد أي عقد للشغل وساعات العمل الممتدة و الطويلة و توقف الأجور في العطلة الصيفية وعدم الاستفادة من أي رعاية اجتماعية في غياب أي حماية أو مراقبة سواء من وزارة التربية الوطنية أو مفتشيات الشغل التي تركت الأمور تدبر بمنطق الضواري...

أمام هذا الخراب العظيم للقطاع وفتحه أمام الاستثمار والربح، فان المركزيات النقابية لم تقم بأي دور يذكر لوقف التسليع اللهم بيانات جعجعة تقنية لا تسائل خيارات القطاع وغاياته، إنها تواكب الهجوم عمليا وتباركه وإن أدانته لفظيا، وفي هذا الانزواء مزيد من اضعاف العمل النقابي و تفكيكه وافقاد الثقة فيه، وما معدلات التنقيب التي انتقلت من 650,000 في اواخر الخمسينيات بالمغرب لساكنة تبلغ حوالي 11 مليون مغربي الى أقل من 400.000 حاليا بالنسبة لساكنة تبلغ قرابة 35 مليون مغربي ومغربية و هي موزعة على العديد من المركزيات التي تم تفريخها لتشتيت للعمال و الكادحين الا مؤشرا دالا بهذا الخصوص. انها فرصة مواتية للصحافة البورجوازية للمزيد من الهجوم على العمل النقابي الشريف و المكافح في افق المزيد من اضعاف أدوات النضال الاقتصادي وتشتيتها وتجريدها من مبادئها التاريخية وعلى رأسها التضامن والتقدمية مما سيجعل النضال النقابي مستقبلا اكثر صعوبة وكلفة.

ان هذا الزحف على التعليم وتركه في مهب رياح السوق ونسف الوظيفة الانسانية والتربوية للمدرسة والقيمة الاعتبارية لكل طاقمها، أضحى يتطلب من كل المناضلين النقابيين الكفاحيين المؤمنين بالنضال من اجل مغرب آخر وكل القوى السياسية الديمقراطية والحية وكذا الجمعيات الحقوقية والمدنية التكتل في جبهة نضال ميداني بمطالب وشعارات موحدة للدفاع عن الخدمة العمومية وعلى رأسها التعليم بما يسمح للفقراء بمقعد دراسي مع ابناء الاغنياء في مدرسة عمومية مجانية وبشغيلة تسترجع كرامتها ووضعها الانساني، أما انتظار مشاريع المخزن للتعليم ومسايرتها فستنتهي باقفال المدارس وتعميم الأمية في صفوف المتمدرسين الفقراء والبؤس في شغيلة القطاع وعموم الأسر التي ستضطر في زحمة السعي نحو توفير واجبات ورسوم تمدرس الأبناء لإهمال هؤلاء البناء أنفسهم.

الثقافة و التغيير

الجمالية الفنية المفقودة

عبداللطيف صردي

ان انعدام حسنا الجمالي كبالغين مرده الى الفقر المدقع في مؤسساتنا التربوية منذ ان ولجنا عالم التربية.بحيث تفتقر مؤسساتنا الى كل مقومات الذوق الفني السليم.من غياب ورشات المسرح والموسيقى والمجلة الحائطية والبستنة والفيلم التربوي والنحت.

ان التربية التشكيلية او الفنية.وحدها اظن لا تفي بالغرض المتوخى.فهي تكاد تعتبر في نظر الكثير مادة إضافية.لا ترقى للمواد الرئيسية كالر ياضيات واللغات كمدخل لتحصيل معارف شتى.

لهذه الاسباب اعلاه تغدو معاهدنا التربوية كالحة تعيش البؤس والفقر الجمالي.والفن روح الحياة المدرسية والغد

المنشود .فمن يا ترى يؤلف اشعارا تغنى وخطبا حماسية تلهم الجمهور او روائع السينما والرواية وسطوة الزخرفة المعمارية...فإذا ولجنا مدرسة نجدها فقيرة الا من بعض الصور على الحائط طالها البلى وايات وابيات شعرية وامثال عفا عنها الزمن.وفي الغالب الأعم نصادف متحفا للقسم تراكمت مكعباته الورقية ومجسدات مساجد اعتراها الغبار.

ان القبح المتجلي في شواطئنا ومنتزهات غاباتنا وفي عدم جمالية صوامعنا وغياب تماثيل في المدارات والساحات العمومية وواجهات المسارح.وانعدام الدفاع عن الفن المعماري التي كان يزين دور السينيما وهي تسقط تحت انظار وزارة الثقافة للتحول إلى أسواق تجارية امر مخجل.ناهيك لبعض المجسمات الخادشة للحياء العام بايحاءاتها كما يظهر جليا في اولاد عبو .ومجسد الهدية.

هذه العشوائية بالاضافة الى كون مردها لما هو تربوي .تلعب فيها ادوار الطبقات المسيطرة ورؤساء بلديات المدن .تسمها بميسمها .لان فاقد الشيء لا يعطيه.

فاعطيني فنا تربويا .امنحك جمالا لساحاتك وواجهات أنيقة للدور والسينما والمسارح والمادن والحدائق.

تتمة الحوار

اللغوي"، و" التعددية اللغوية "، و" الخيارات اللغوية " تخفي حجم الارتباك في تحديد سياسة لغوية واضحة ومحسومة في مختلف أسلاك التعليم.اعتبارا لما سبق، يبدو القانون الإطار في كل مفاصله مشروعا وفيا لخيارات الجهات الدائنة، وبالنظر أيضا للجدولة الزمنية المعلنة لتحقيق بعض الأهداف، والتي تبدو شبه مستحيلة(تأهيل مؤسسات التعليم خلال ثلاث سنوات-القضاء على الأمية في أجل ست سنوات - مراكز الدعم النفسي في ثلاث سنوات-سد الخصاص في مؤسسات التعليم في أجل ست سنوات..). وإذا كان المشروع المذكور قد أعلن عزمه على إنهاء مجانية التعليم العالي والثانوي، فإنه بالمقابل لم يحسم في القضايا الشائكة راهنا ومستقبلا بقطاع التعليم، وعليه يعتبر هذا القانون أداة من أدوات توفير تدمير التعليم العمومي بمختلف أسلاكه؛ وإعداد الشروط لتوسيع نفوذ الخوصصة.

5 هل يمكنكم تقييم المبادرات التي تعنى بالسياسات التعليمية من نقابات وغيرها؟

شكلت الحركة النقابية بقطاع التعليم قاطرة الحركة النقابية بالمغرب في العقود الأولى بعد الاستقلال الشكلي؛ اعتبارا لارتباطها بشكل كبير بنقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب التي كانت تزود القطاع بالكوادر النقابية المتمرسة؛ وبالتعبيرات السياسية المناضلة في تلك المرحلة؛ وهو ما جسدته المعارك البطولية في القطاع، والتي كانت كلفتها باهضة على مستوى التضحيات (اعتقالات؛ استشهادات، النفي؛ الطرد من العمل،...)، مقابل احتلال نساء ورجال التعليم والمدرسة العمومية موقعا متميزا في المجتمع. لكن بعد دخول المغرب مرحلة التقويم الهيكلي، سيتم استهداف التعليم بشكل واضح من لدن النظام القائم، وبدأت عملية تفكيكه بالموازاة لفرملة كفاحية العمل النقابي، وتدجينه في أفق جعله شريكا في إعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين والتطبيل له والتخلي عن خطاب الصراع الطبقي واستبداله بخطاب الشراكة والتوافق. إن نتائج سياسة تقديس الحوار والشراكة مع الوزارة، هو المسؤول عن راهن التعليم العمومي بالمغرب.

وعلى هامش نقابات التماهي مع خيارات الدولة في القطاع، انبثقت حركة نقابية مناضلة تستنير بمصالح الشغيلة التعليمية؛ ورفضت الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية وقانون الإطار؛ من منطلق أن ذلك عدوانا طبقياستهدف الخدمة التعليمية العمومية، ويسعى إلى تسليعها في سوق الخدمات العامة عالميا، وأطلقت العديد من النضالات البطولية للتنسيقيات الوطنية، كان لها تأثير إيجابي على معنويات المنتسبين للقطاع؛ وتشكل الائتلاف الوطني للدفاع عن التعليم العمومي؛ والذي للأسف لم يكن في مستوى القضية، لاعتبارات سياسوية لا تخدم مشروع اليسار ككل.

في الحقيقة، كل النضالات التي خيضت في قطاع التعليم هي مشتتة وفئوية، ودفاعية في حدودها الدنيا، مما جعل الفرصة سانحة أمام العدو الطبقي لمزيد من الهجوم على كل مواطن عمومية القطاع ومكتسباته، وأضعف القدرة النضالية للشغيلة أمام سيف الاقتطاعات من أجور المضربين.

وفي الأخير، أؤكد أن أزمة التعليم أزمة سياسية؛ وتقتضي ردا سياسيا يبتدئمن توحيد المعارك النضالية بقطاع التعليم وتجديرها في اتجاه إسقاط كل المخططات المعادية من رؤية استراتيجية وقانون الإطار والميثاق الوطني للتربية والتكوين،وتوفير تعليم عمومي مجاني وموحد لكافة أبناء وبنات الشعب المغربي.

المراجع : الميثاق الوطني للتربية والتكوين ، البرنامج الاستعجالي ، الرؤية الاستراتيجية، قانون الإطار 51-17

تتمة مقال عمال الحراسة والنظافة وعاملات الطبخ والاطعام بالمؤسسات التعليمية

لنفس المدينة (مثال القنيطرة)؛ أما أجور عاملات النظافة فلا تتعدى 1000 درهم؛ وفيما يخص أجور عاملات الطبخ والإطعام فتتراوح بين 1200 درهم و2000 درهم؛ **4 -** عدم التصريح بشكل نهائيأ والتصريح بشكل جزئي (22-18 يوما) بالعاملات والعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ **5 -** الاشتغال لمدة 12 ساعة يوميا؛ **6 -** عدم الاستفادة من العطلة الأسبوعية والعطلة السنوية؛ **7 -** عدم الاستفادة من التعويض عن أيام الأعياد؛ **8 -** عدم الاستفادة من التعويض عن الأقدمية بسبب تجديد العقود مع تجدد الصفقات وتنكر المشغل الجديد لفترة الاشتغال السابقة؛ **9 -** غياب المراقبة من طرف مفتشي الشغل (370 مفتش شغل في المغرب مكلفين بمراقبة 250 ألف مقاولة مصرح بها)؛ **10 -** تخلي الأكاديميات والمديريات والإقليمية عنهم أو عدم أداء مستحقاتهم خلال الفترة الممتدة بين الصفقتين. **11 -** الاكراه على القيام بمهام غير مهامهم من قبيل غسل سيارات المسؤولين والصيانة والبناء والسخرة ومهام إدارية. **12 -** التعرض للابتزاز من طرف مراقبي الشركة والضغط على بعضهم لاستخدامهم في التضييق على عملهم النقابي...

فمن الطبيعي إذن أن يفقد المواطنات والمواطنون بصفة عامة والعاملات والعمال بصفة خاصة الثقة في كل التشريعات والقوانين التي تزعم حمايتهم، بالنظر إلى جملة الخروقات القانونية وعدم احترام مضامين مدونة الشغل رغم مساوئها؛ فمن خرق المواد9 و398 و36 في شأن حرية الممارسة النقابية وتأسيس النقابات المهنية، إلى خرق المادة 15 بشأن صحة وقانونية عقد الشغل، إلى خرق المواد 370-356 المتعلقة بالحد الأدنى القانوني للأجر، إلى خرق المواد 207-206-205 بشأن تمتيع الأجراء براحة أسبوعية إلزامية، إلى خرق المواد 233-232-231 بشأن الاستفادة من العطلة السنوية، إلى خرق المواد 222-221-220 بشأن التعويض عن الأعياد المؤدى عنها...

وبسبب هذه الخروقات ومن خلال استخفاف شركات المناولة بكل التشريعات والحقوق الشغلية، وجد عمال الحراسة والنظافة والإطعام أنفسهم مضطرين للدفاع عن حقوقهم بكل الوسائل الممكنة.

لا حقوق بدون نضال

من بين نقط القوة التي يتمتع بها عمال الحراسة والنظافة والاطعام بالمؤسسات التعليمية أنهم يتواجدون إلى جانب الشغيلة التعليمية حيث وجود الفعل النقابي المنظم بالرغم ما يمكن أن يقال عنه؛ وكان لهذا الفعل النقابي والأشكال النضالية التي يخوضها نساء ورجال التعليم من أجل حقوقهم، أثر في نفوس العمال والعاملات.

في البداية، اندلعت شرارة احتجاج عمال الحراسة والنظافة في بعض الجهات بشكل عفوي بعدما وجدوا أنفسهم في عالم العطالة من جديد بعد انتهاء مدة الصفقات الأولى وتخلي الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية عنهم بدون أداء. وساهم دعم المناضلين التقدميين والديمقراطيين لهم في معاركهم، في رفع معنوياتهم النضالية؛ فكانت بداية تكتلهم داخل إطارات نقابية وجمعيات بهدف الدفاع عن مطالبهمواسترجاع حقوقهم والضغط من اجل فتح حوار معهم.

عاملات وعمال الحراسة والنظافة والإطعام بجهة الرباط-سلا-القنيطرة

بعد وقفات احتجاجية عفوية أمام الأكاديمية الجهوية بالرباط، تشكل المكتب الجهوي لعمال الحراسة والنظافة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة المنضوي تحت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي في أواخر يونيو 2019، مقتنعا بدرب التنظيم والنضال لاسترجاع الحقوق وصون الكرامة وتحسين الوضعية؛ وبينما سافر جل الموظفين للتمتع بعطلتهم الصيفية، لم يجد عمال الحراسة والنظافة بالجهة بدا من الاشكال النضالية أمام الأكاديمية الجهوية وحوارات مارطونية مع شركة "حياة نيكوص" الفائزة بصفقة الحراسة والنظافة، بمقر مديرية الشغل الجهوية طيلة صيف 2019، توجت بتوقيع محضر يقضي بزيادة جزئية بمبلغ 300 درهم على دفعتين، ليصل الأجر إلى 2300 درهم؛ والتصريح الكلي بالأيام الفعلية للعمل (26 يوما) في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي، مع إرجاع مجموعة من المطرودين (12 مطرودا). واعتبر ما تم تحقيقه فوزا رغم اقتصاره على ثلاثة أقاليم أولا(الرباط-سلا-تمارة) وأربعة فيما بعد (الخميسات).

وعلى مستوى الأكاديمية الجهوية، تمكن المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي من انتزاع مستحقات متأخرات الأجور لعمال الحراسة عن أشهر فبراير - مارس - أبريل 2019 بمبلغ 150 مليون سنتيم.

إلا أنه ومع تراجع الدينامية النضالية للفئة بسبب فرض حالة الطوارئ منذ 16 مارس 2020، واستغلال العمال واستخدامهم من طرف البعض وإقحامهم في صراعات هامشية بعيدة عن مصالحهم الفعلية والعمل على فرملة نضالهم؛ واستغلال الدولة وأصحاب الرأسمال الداخلي لجائحة كورونا، تراجعت الشركة المشغِّلة عن التصريح ب 26 يوم عمل وعادت إلى التماطل والتسويف بلإلى اعتمادأساليب التهديد وزرع الرعب في أوساط العمال، وصل حد فصل ثلاثة عمال في ظرف وجيز بإقليم القنيطرة.

ومن خلال التجارب التي مرت بها فئة عمال وعاملات الحراسة بمختلف الجهات، يمكن القول إنه كلَّما الْتَفَّ العمال حول إطارهم وتكتلوا من أجل اسماع صوتهم، كلما تمكنوا أكثر من تحديد مطالبهم والابداع في الدفاع عنها. فمن لا تنظيم له، لا قوة له. ويبقى رهان تنظيم عمال الحراسة والنظافة والإطعام وطنيا، تحديا ومسؤولية كل المناضلين الديموقراطيين والتقدميين من أجل بناء قوة مادية متينة لمواجهة لوبي الفساد والاستعباد لجزء من الطبقة العاملة صار يحسب بعشرات الآلاف.

- المرسوم 86.12
- الجريدة الرسمية عدد 5826 بتاريخ فاتح ابريل 2010 المرسوم رقم 062 .10.2 بسن تدابير استثنائية للترقية في الدرجة لفائدة الموظفين المنتمين الى الدرجات المرتبة في سلالم الاجور من 1 الى 4

التطبيع والثورة السودانية

الداودي الحسين

تتواصل حملة الامبريالية الأمريكية لضمان استمرار سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإعادة تشكيل المنطقة للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية . في هذا السياق يأتي إشراف أمريكا على عملية تطبيع العلاقات (علنا) بين الكيان الصهيوني والسودان بعد كل من سلطنة عمان, الإمارات والبحرين وقبل ذلك الأردن ومصر في انتظار دول رجعية أخرى تنتظر دورها والتوقيت الملائم.

يعتبر الاتفاق ثمنا لدعم أمريكا للجناح العسكري في السلطة الانتقالية ويستهدف ثورة الشعب السوداني بتأجيج التناقضات ودعم الجناح العسكري للعودة إلى الواجهة وتقويض المكتسبات الهشة للمرحلة الانتقالية مما يعني فتح الباب أمام عودة العنف والفوضى . إن التدخل الامبريالي لإجهاض السيرورات الثورية في المنطقة العربية أصبح معطى تابثا كما وقع قبل ذلك في سوريا , ليبيا واليمن ويستمر اليوم في السودان , لبنان والعراق

إن هذا الوضع يفرض على القوى التقدمية السودانية السياسية (وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني) والنقابية ممثلة في تجمع المهنيين السودانيين تعرية الأبعاد التدميرية لهذا المخطط وتوحيد صفوفها واستنهاض الشارع للتصدي لهذا المخطط وربطه باستكمال مهام الثورة السودانية الساعية إلى إقامة نظام ديمقراطي علماني وفيدرالي يمكن الشعب السوداني من تقرير مصيره , تحقيق السلام بين كافة مكوناته وضمان العيش الكريم لمواطنيه . إن تحقيق هذه الأهداف رهين بالتحرر من السيطرة الامبريالية والابتعاد عن سياسة المحاور الرجعية التي توظفها أمريكا لضمان مصالحها في المنطقة واستمرار تفوق الكيان الصهيوني وحلفائه الجدد عسكريا . كما أن تسارع عملية تطبيع علاقات الكيان الصهيوني مع الأنظمة العميلة في المنطقة يفرض على القوى التقدمية العربية تشكيل جبهة نضالية لمقاومة التطبيع وإسناد نضال الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة المفصلية والتصدي لصفقة القرن التي تستهدف حقوقه التاريخية في العودة إلى أراضيه وإقامة دولته المستقلة على كافه أراضيه وعاصمتها القدس.

إن مسلسل التطبيع الذي يبدو انه سيستمر يهدف إلى ديمومة المصالح الأمريكية في المنطقة المتمثلة أساسا في تامين تدفق البترول , تجارة السلاح و تسويق منتجاتها , في هذا السياق يمكن أن نفهم التركيز في الاتفاق الصهيوني مع الطغمة العسكرية السودانية على الميدان الزراعي الذي يعني تمكين الرأسمال الصهيوني من استغلال الأراضي السودانية لإنتاج المواد الغذائية مما سيؤدي إلى استمرار التفوق الاقتصادي الصهيوني في المنطقة واستمرار التبعية للامبريالية.

إن التطورات الأخيرة في المنطقة تؤكد (لمن لازال في حاجة) إن الكيان الصهيوني صنيعة أمريكية توظفها ا للحفاظ على مصالحها الاقتصادية وخدمة مشروعها الاستعماري ضدا على حقوق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي .

نعي الرفيق عبد اللطيف الدشيش

بحزن وأسى، تنعي الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي، الرفيق العزيز عبد اللطيف الدشيش، الذي توفي هذا اليوم 23 أكتوبر 2020 بمدينة الدار البيضاء، على اثر تعرضه لمرض كوفيد 19 الذي أصابه وهو يعاني من مضاعفات عملية سابقة على القلب.

لقد رحل عنا الرفيق بعد مسار غني بالنضال السياسي في إطار النهج الديمقراطي منذ تأسيسه والنضال الجماهيري في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وفي التنسيقية ضد غلاء الأسعار والى جانب كادحي الاحياء الشعبية في لجن ضحايا السكن غير اللائق وفي لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني بالبيضاء ومنخرطا نشيطا في النقابة الوطنية للتعليم (الكدش) وعضوا فاعلا في حركة 20 فبراير المجيدة وغيرها.

لقد فقد النهج الديمقراطي والقوى التقدمية مناضلا خلوقا ومهذبا ناضل في الخفاء.

بهذه المناسبة الحزينة تتقدم الكتابة الوطنية لعائلته ورفاقه وأصدقائه باحر التعازي والمواساة وعزاؤنا واحد.

من وحي الأحداث

متى تصبح ديمقراطية الاغلبية ناجزة درس من بوليفيا

التيتي الحبيب

فازت الحركة من اجل الاشتراكية البوليفية بزعامة المناضل لويس ارسي في الانتخابات الرئاسية ببوليفيا. هذا الفوز الثمين جاء كصفعة مدوية الحقها شعوب بوليفيا بالخونة الكومبرادور عملاء الامبريالية الامريكية هؤلاء الخونة الذين انقلبوا على الرئيس الشرعي ايفو موراليس واجبروه على مغادرة البلاد واستحوذوا على السلطة بدون موجب حق وضرب ابسط قواعد الديمقراطية التي يتشدقون بها.

متابعة الحالة البوليفية تجعل كلمات الفيلسوف اليوناني ارسطو حول الديمقراطية كل راهنيتها بل تدفع عبر المزيد من التعميق الى طرح سؤال متى تتحول الديمقراطية الى اوليغارشيا وكيف يجب منع ذلك. يعتبر ارسطو ان حكم الفقراء ديمقراطية... وحكم الأغنياء اوليغارشيا ...." ان الاختلاف الحقيقي بين الديمقراطية والاوليغارشيا هو الفرق بين الفقر والثراء، ففي اي مكان يحكم فيه الناس بسبب ثرواتهم - سواء كانوا قلة او كثرة - فهي الاوليغارشيا، وحيث يحكم الفقراء فهي الديمقراطية، لكن الحقيقة هي ان الاغنياء قلة والفقراء كثرة، فقليلون هم ميسورو والحال، على حين ان الحرية يتمتع بها الجميع، والثروة والحرية هي الاسس التي تقوم عليها دعاوي الاحزاب الاوليغارشيا والديمقراطية - على التوالي - للوصول الى السلطة في الدولة...") (*)

ففي تصريح للرئيس البوليفي الجديد لويس ارسي قال " **اننا استعدنا الديمقراطي** "

في الحالة البوليفية اصبح الصراع عبارة عن رقصة الطانغو بين المدافعين عن الديمقراطية وبين اعدائهم. البارحة فاز ايفو موراليس وتم الانقلاب عليه وهرب خارج البلاد ثم جاء الرئيس الجديد لويس ارسي. الديمقراطية السياسية بهذا المضمون لا تعدو كونها الية الصناديق تغير راس النظام لكن يبقى النظام الطبقي والسلطة الاقتصادية والتحكم في ملكية وسائل الانتاج عند البرجوازية الكبيرة المسندة من طرف الامبريالية كما تبقى الابناك وعلى رأسها البنك المركزي خارج ملكية العامة للشعب. ستنحصر سلطة الرئيس الحالي كما سابقه ايفو موراليس محصورة في التخفيف من الفوارق الاجتماعية والتلطيف من الفقر وسن سياسات تروم ما يسمى التوزيع العادل للثروة وهي فقط سياسة على هامش السلطة الحقيقية .

هل سيجرؤ الرئيس الجديد على تحويل الديمقراطية الراهنة من ديمقراطية الانابة الى ديمقراطية قاعدية للجماهير الشعبية وقلبها مصالح الطبقة العاملة وحلفاؤها الاستراتيجين. هل يستطيع تجدير الديمقراطية عبر الاستحواذ النهائي على الثروة وقيادة الثورة الطبقية تنزع الملكية الكبيرة لوسائل الانتاج والأراضي والتحرر من الهيمنة الامبريالية وتفكيك جهاز الدولة وبناء جهاز جديد بما فيه الجيش وتحويله الى جيش شعبي؟

هذه اسئلة سبق وطرحتها تجربة ايفو موراليس وهيغو تشافييز في فينيزويلا ومادورو اليوم ومن قبلهم تجربة السنديين في نيكارغوا الذين تحولوا الى سجناء صناديق الاقتراع والسلطة السياسية المفصولة عن قاعدتها المادية.

نحن سعداء بنصر لويس ارسي لكننا متشائمون لأننا نعتقد ان درس التاريخ الذي ذكرناه غير مفهوم كفاية ولذالك قد يضيع الانتصار بسرعة.